منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

أوابـك

التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الرابع - تشرين الأول / أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر

2020

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الرابع

تشرين الأول / أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر

2020

إعداد
ماجد إبراهيم عامر
باحث اقتصادي أول

مراجعة
عبد الفتاح العريفي دندي
مدير الإدارة الاقتصادية

إعتماد
علـي سبـت بن سبـت
الأمين العام

تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "**أوابك**" الرامية لرصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال الصناعة النفطية في الدول الأعضاء **التقرير الربع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية**، والذي يغطي الربع الرابع من عام 2020.

يتناول **الجزء الأول** من التقرير الواقع والآفاق المستقبلية للتطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. أما **الجزء الثاني**، فيستعرض التطورات في المؤشرات الرئيسية لأسواق النفط العالمية، والمتمثلة في أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. وخصص **الجزء الثالث** لمتابعة أخر التطورات في مجال الطاقات المتجددة. ويستعرض **الجزء الرابع** المستجدات في الهيدروجين كوقود للمستقبل. فيما خصص **الجزء الخامس** لبيان أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجيوسياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط، أما **الجزء السادس** فيتناول التطورات الحاصلة في اتفاق باريس لتغير المناخ والأمور المرتبطة به، ويتناول **الجزء السابع** الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك. ويستعرض **الجزء الثامن والأخير** من التقرير الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب.

والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على المستجدات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على دولنا الأعضاء.

والله ولي التوفيق ،،،

الأمين العام

علي سبت بن سبت

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية	8
1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة	11
2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة	12
ثانياً : التطورات في أسواق النفط العالمية	12
1. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية	12
أ. أسعار النفوط الخام المختلفة	12
ب. أسعار بعض المنتجات النفطية	17
2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الرابع من عام 2020	21
أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق	21
- الإمدادات النفطية العالمية	21
- الطلب العالمي على النفط	30
- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة	36
ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط	42
3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية	44
أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية	44
ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية	46
ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية	47
4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية	48

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
ثالثاً : التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة	52
رابعاً : الهيدروجين	55
خامساً : أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية	60
سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ	61
سابعاً : الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك	64
ثامناً : الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب	68

قائمة الأشكال		رقم الصفحة
الشكل 1:	التوقعات الأولية لمعدل نمو الاقتصاد العالمي.	11
الشكل 2:	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك.	14
الشكل 3:	المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس.	16
الشكل 4:	المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء.	17
الشكل 5:	المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية.	20
الشكل 6:	التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي.	22
الشكل 7:	التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية.	24
الشكل 8:	التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية.	26
الشكل 9:	المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة.	28
الشكل 10:	تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية.	29
الشكل 11:	التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط.	31
الشكل 12:	تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمس السابقة	39
الشكل 13:	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع.	42
الشكل 14:	التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية.	52
الشكل 15:	الاستثمارات العالمية الجديدة في الطاقات المتجددة	53
الشكل 16:	الاستثمارات العالمية في الهيدروجين	59
الشكل 17:	مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك.	65
الشكل 18:	مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك.	66

	قائمة الجداول	رقم الصفحة
الجدول 1:	تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية.	10
الجدول 2:	متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية.	13
الجدول 3:	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية.	19
الجدول 4:	تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي.	22
الجدول 5:	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة.	28
الجدول 6:	تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية.	30
الجدول 7:	تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	33
الجدول 8:	تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	36
الجدول 9:	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع.	41
الجدول 10:	تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	45
الجدول 11:	تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	46
الجدول 12:	تطور متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية.	50
الجدول 13:	تطور كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية.	51
الجدول 14:	التطور الربع السنوي في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء.	64
الجدول 15:	التطور الربع السنوي في قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء.	66

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

شهد أداء الاقتصاد العالمي (بإستثناء الصين) نمواً بوتيرة أقل من المتوقع خلال الربع الرابع من عام 2020، متأثراً بتزايد عدد الإصابات الجديدة بفيروس كورونا المستجد في أواخر عام 2020 – لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا – وتجدد حالات الإغلاق العام، والمشكلات اللوجيستية المتعلقة بتوزيع اللقاحات.

يذكر هذا السياق، أن موجة ثانية من جائحة فيروس كورونا المستجد أدت إلى كبح توسع النشاط الاقتصادي في معظم الاقتصادات العالمية الكبرى خلال الربع الرابع من عام 2020 مقارنة بالربع السابق الذي شهد إنتعاشاً ملحوظاً، وهو ما حد من تعافي مبيعات التجزئة والإنفاق الاستهلاكي والأنشطة الصناعية والخدمية، بخاصة في منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية التي شهد اقتصادها نمواً بمعدل 4% خلال الربع الرابع من عام 2020 مقارنة بوتيرة قياسية بلغت 33.1% خلال الربع السابق.

في الوقت ذاته، استمرت تدابير التحفيز الحكومية ومن بينها إجراءات دعم وتحفيز السياسات النقدية التيسيرية[1] التي تبنتها البنوك المركزية الكبرى، ولا سيما مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان وبنك إنجلترا، مُنذ نهاية الربع الأول من عام 2020، والهادفة إلى التخفيف من حجم التداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

واستمراراً لسعيها نحو تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية الذي يُعد أمر ضروري لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي، اتفقت **دول أوبك+** على زيادة الإنتاج بشكل تدريجي، ليتم تقليص تخفيضات إنتاج إتفاق دول أوبك+ بمقدار 500 ألف ب/ي بدءاً من شهر يناير 2021 لتصبح 7.2 مليون ب/ي بدلاً من الإتفاق السابق الذي كان يقضي بتقليص تلك التخفيضات إلى 5.8 مليون ب/ي، مع عقد اجتماعات وزارية شهرية لتقييم ظروف السوق واتخاذ قرار بشأن تعديلات الإنتاج الإضافية للشهر التالي.

[1] سياسة التيسير النقدي هي أحدى الآليات التي تلجأ إليها البنوك المركزية من ضمن السياسات النقدية، بهدف تحفيز النمو الاقتصادي. وهي تقضي بضخ الأموال وزيادة السيولة في الأسواق خلال فترات الركود، من أجل تحريك عجلة الاقتصاد.

هذا وقد أشار صندوق النقد الدولي في أحدث تقرير له حول مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي في شهر يناير 2021، إلى أنه بالرغم من أن الموافقات الأخيرة على اللقاحات وبدء حملات التطعيم الجماعية في العديد من الدول قد أدت إلى أذكاء الآمال في حدوث تطور إيجابي حيال جائحة فيروس كورونا المستجد في وقت لاحق من عام 2021، فإن موجات الإصابات المتجددة وظهور نسخ متحورة جديدة سريعة الإنتشار من هذا الفيروس تثير القلق بشأن آفاق الاقتصاد العالمي وسط أجواء استثنائية من عدم اليقين، في ظل تجدد إجراءات الإغلاق الجزئي والعزل العام والضغوط المصاحبة لها بما فيها الاستجابة المطلوبة على مستوى الصحة العامة، واضطراب النشاط المحلي، وتراجع الطلب، وضعف السياحة، وفقدان الوظائف، وخسائر الدخل. إلى جانب ارتفاع مستويات الديون العالمية بأكثر من 17 تريليون دولار خلال عام 2020، لتبلغ 275 تريليون دولار، مدفوعة بالتراكم الحاد في الاقتراض الحكومي بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد، لترتفع نسبة الدين الحكومي العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى 105%، وفقاً لأحدث التقديرات الصادرة عن معهد التمويل الدولي.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تساهم التدابير الإضافية على مستوى السياسة المالية التي أعلنتها بعض الدول لعام 2021، بما في ذلك ما تم الإعلان عنه مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وإطلاق الموارد المالية من حزمة التعافي المعروفة بأسم "الجيل القادم للاتحاد الأوروبي"، في توفير مزيد من الدعم للاقتصاد العالمي من خلال زيادة النشاط الاقتصادي بالاقتصادات المتقدمة مع انتقال الآثار المواتية إلى الشركاء التجاريين. كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن نمو الاقتصاد العالمي مهيأ لأكتساب مزيد من القوة في النصف الثاني من عام 2021.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى – سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، وذلك بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التقديرات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التقديرات إلى إنكماش الاقتصاد العالمي في عام 2020 بمعدل (3.5%)، وهو مستوى أقل من التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق، البالغة (4.4%) بينما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 5.5% في عام 2021،

وهو مستوى أعلى مقارنة بالتوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 5.2%، كما يوضح ***الجدول (1) والشكل (1)***.

الجدول (1)

تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2020- 2021)

(%)

	التوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2020		التوقعات الأولية في نهاية الربع الثالث من عام 2020		التغير في التوقعات الأولية (%)	
	2020	2021	2020	2021	2020	2021
العالم	(3.5)	5.5	(4.4)	5.2	**0.9**	**0.3**
الاقتصادات المتقدمة	(4.9)	4.3	(5.8)	3.9	**0.9**	**0.4**
الولايات المتحدة	(3.4)	5.1	(4.3)	3.1	**0.9**	**2.0**
منطقة اليورو	(7.2)	4.2	(8.3)	5.2	**1.1**	**(1.0)**
المملكة المتحدة			(9.8)	5.9		
اليابان	(5.1)	3.1	(5.3)	2.3	**0.2**	**0.8**
الصين	2.3	8.1	1.9	8.2	**0.1**	**(0.1)**
الهند	(8.0)	11.5	(10.3)	8.8	**2.3**	**2.7**
البرازيل	(4.5)	3.6	(5.8)	2.8	**1.3**	**0.8**
روسيا	(3.6)	3.0	(4.1)	2.8	**0.5**	**0.2**

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2021.

الشكل (1)
التغير في التوقعات الأولية لمعدل نمو الاقتصاد العالمي، 2020 – 2021 (%)

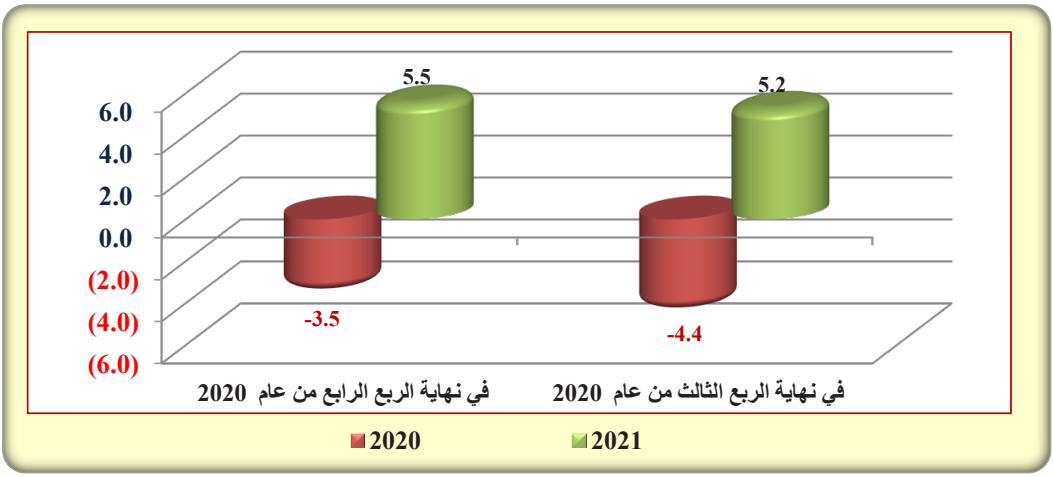

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2021.

1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة

تشير التوقعات في نهاية الربع الرابع من عام 2020 إلى إنكماش الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة في عام 2020 بمعدل (4.9%)، وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع الثالث من عام 2020 البالغة (5.8%). وفي هذا السياق، سجل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية إنكماشاً بمعدل (3.4%) وهو أسوأ أداء له مُنذ الحرب العالمية الثانية، وشهد اقتصاد منطقة اليورو إنكماشاً هو الأول له مُنذ عام 2013 وبمعدل قياسي بلغ (7.2%). كما إنكمش الاقتصاد الياباني بأعلى وتيرة له مُنذ عام 2009 متأثراً بتراجع الطلب المحلي الذي يشكل أكثر من نصف حجم الاقتصاد الياباني بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

بينما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصادات المتقدمة بمعدل 4.3% في عام 2021، وهو مستوى أعلى مقارنة بالتوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 3.9%، ***كما يوضح الجدول (1) المشار إليه سابقاً.***

2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث تشير أحدث التقديرات إلى نمو اقتصاد الصين خلال عام 2020 ليُصبح هو الاقتصاد الرئيسي الوحيد الذي حقق نمواً بمعدل بلغ 2.3% وهو أدنى مستوى له منذ عام 1976. في حين إنكمش الناتج المحلي الإجمالي في الهند بشكل حاد بلغ (8.0%) وذلك للمرة الأولى مُنذ عام 1979، كما شهدت روسيا والبرازيل وباقي الدول إنكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على خلفية جائحة فيروس كورونا المستجد التي أدت إلى إنخفاض حاد في أسعار السلع الأساسية في العديد من الدول النامية والدول الناشئة، وهو ما يُشكل ضغطاً متزايداً على اقتصاداتها، ويُصعب من حدوث تعافي ملموس في العديد من اقتصادات هذه الدول، التي تواجه أزمات صحية واقتصادية ومالية متزامنة، وستكون بحاجة إلى مزيد من المساعدة من الاقتصادات المتقدمة ومن المؤسسات المالية الدولية. ***كما يوضح الجدول (1) المشار إليه سابقاً.***

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الرابع من عام 2020 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

أ. أسعار النفوط الخام المختلفة

ارتفعت أسعار النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2020، بدعم من المؤشرات الإيجابية حيال لقاحات فيروس كورونا المستجد التي أنعشت التفاؤل بشأن الرفع التدريجي للقيود المفروضة على حركة التنقل والإسراع من إنتعاش الطلب، فضلاً عن الطلب القوي على النفط الخام من المصافي العاملة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتحديداً في الصين والهند، وتراجع مخزونات النفط الخام العائمة، والتوافق القوي بين **دول أوبك+** بشأن تعديلات إتفاق خفض الإنتاج. إلى جانب إضطراب الإمدادات في بحر الشمال وموسم الأعاصير النشطة في خليج المكسيك الأمريكي خلال النصف الأول من شهر أكتوبر 2020.

وقد حد من هذا الارتفاع في الأسعار، تنامي المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة تعافي الطلب على النفط وسط موجة ثانية حادة من الإصابات بفيروس كورونا المستجد في عدة مناطق حول العالم وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وكذلك ضعف هوامش التكرير، وارتفاع مستويات المخزونات الأمريكية، فضلاً عن الإنتعاش المطرد لإنتاج النفط الخام في دولة ليبيا عقب رفع حالة القوة القاهرة عن الحقول والموانئ النفطية واستئناف إنتاج وتصدير النفط بعد توقف دام ثمانية أشهر.

بشكل عام، ارتفع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك في الربع الرابع من عام 2020 بنحو 0.6 دولار/برميل، أو ما يعادل 1.3% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 44 دولار/برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 19.2 دولار/برميل، أي ما يعادل 30.4% بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2019. ويوضح ***الجدول (2) والشكل (2)***، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2019 – 2020).

الجدول (2)

متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، (2019 – 2020)

(دولار/ برميل)

الخامات	2019	2020				التغير عن (دولار/برميل)	
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الثالث 2020	الربع الرابع 2019
سلة أوبك منها :	63.1	51.5	26.6	43.4	44.0	0.6	(19.2)
خليط الصحراء الجزائري	64.1	52.9	28.0	43.6	44.1	0.5	(20.0)
العربي الخفيف السعودي	64.2	52.7	26.5	43.6	44.2	0.5	(20.0)
موربان الاماراتي	63.7	52.7	30.5	43.7	44.5	0.8	(19.1)
خام التصدير الكويتي	63.5	51.8	25.8	43.5	44.2	0.7	(19.3)
السدرة الليبي	63.6	50.6	25.9	41.7	42.0	0.3	(21.6)
البصرة العراقي	62.6	50.8	26.3	44.3	44.6	0.3	(18.1)
خامات اخرى :							
دبي	62.1	50.7	30.8	42.8	44.6	1.8	(17.5)
البحري القطري	64.9	53.1	25.8	43.9	44.1	0.2	(20.8)
برنت	63.2	50.2	29.2	42.9	44.1	1.2	(19.2)
خام غرب تكساس	57.0	46.0	27.8	40.9	42.7	1.8	(14.3)

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ملاحظة: تم استثناء خام اورينت الاكوادوري من سلة خامات أوبك بدء من السادس من شهر مارس 2020.

الشكل (2)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2019- 2020)
(دولار/برميل)

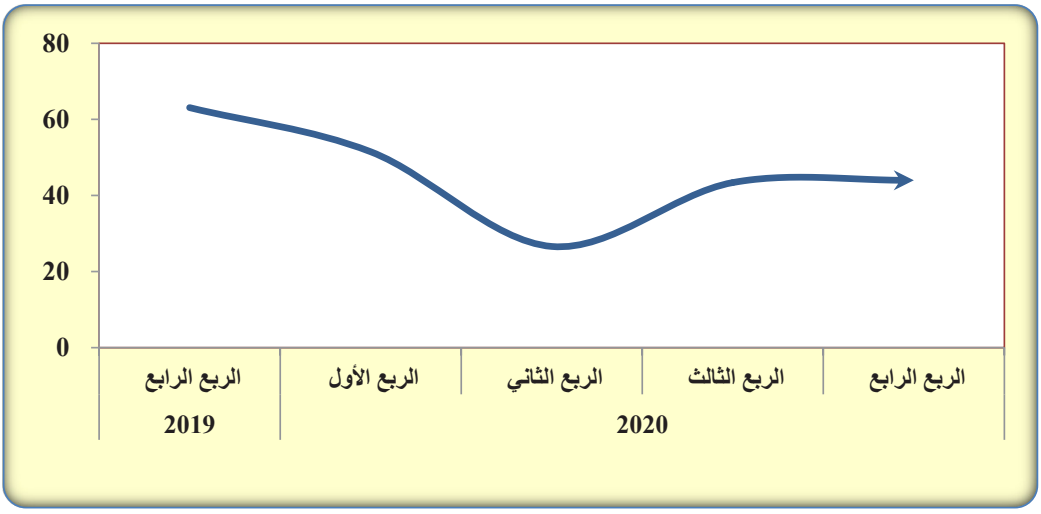

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد شهد الربع الرابع من عام 2020 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفوط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والثقيلة عالية المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، وصل الفرق بين متوسط سعر خام برنت (الأعلى جودة ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي (ممثلاً للنفوط الثقيلة) إلى 0.5 دولار/برميل لصالح خام دبي خلال الربع الرابع من عام 2020 بالمقارنة مع 0.04 دولار/برميل لصالح خام برنت خلال الربع السابق. بينما يقل متوسط سعر سلة خامات أوبك عن متوسط سعر خام برنت بواقع 0.1 دولار/برميل خلال الربع الرابع من عام 2020 بالمقارنة مع زيادة بلغت 0.5 دولار/برميل لصالح سلة خامات أوبك خلال الربع السابق.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى ارتفاع متوسط أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوته خلال الربع الرابع من عام 2020 مقارنة بالربع السابق، حيث ارتفع متوسط سعر خام دبي بنحو 1.8 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 44.6 دولار/برميل، وارتفع متوسط سعر خام برنت بنحو 1.2 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ

44.1 دولار/برميل، كما ارتفع متوسط سعر خام غرب تكساس بنحو 1.8 دولار/برميل مقارنة بالربع الثالث من عام 2020 ليبلغ 42.7 دولار/برميل.

تجدُر الإشارة إلى إنخفاض أسعار عقود كلاً من خام برنت وخام غرب تكساس في الأسواق الآجلة (عبر بورصتي نيويورك التجارية Nymex وبورصة إنتركونتيننتال ICE)، يوم الأثنين الموافق الحادي والعشرون من شهر ديسمبر 2020، بأكبر وتيرة إنخفاض يومي لها مُنذ شهر يونيو 2020، متأثرة بتضاؤل آمال المستثمرين حيال تعافي الطلب على النفط في المدى القريب وسط ظهور سلالة جديدة سريعة الإنتشار من فيروس كورونا المستجد (Covid-19) بالمملكة المتحدة وعدة دول أخرى، حيث تم التوسع في عمليات الإغلاق الجزئي والعزل العام وفرض قيود جديدة أكثر صرامة على السفر فى العديد من المناطق حول العالم، وذلك في ظل الزيادة المضطردة المسجلة في عدد الإصابات اليومية الجديدة بهذا الفيروس، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

هذا وتلقت أسعار النفط الخام الآجلة دعماً من بدء حملات تطعيم جماعية بلقاحات فعالة لمواجهة فيروس كورونا المستجد في دول عديدة من بينها الولايات المتحدة في خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر 2020، وهو ما قد يُساعد في تسارع وتيرة تعافي الاقتصاد العالمي وينعش الآفاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط.

وشهد الربع الرابع من عام 2020 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بدرجة أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس في بورصة (Nymex) منذ الربع الثاني من عام 2015، إلا أن الفروقات بينهما قد استعت بشكل طفيف خلال هذا الربع لتصل إلى 2.6 دولار/برميل، وهو مستوى أعلى بالمقارنة مع 2.5 دولار/ برميل خلال الربع السابق. وقد تلقت أسعار خام برنت دعماً من تراجع الإمدادات والمخزونات العائمة في حوض المحيط الأطلسي، وذلك بفضل الطلب القوي من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على الرغم من الزيادة المضطردة في إمدادات النفط الخام من ليبيا. في حين تباطأ ارتفاع خام غرب تكساس الوسيط متأثراً بارتفاع مخزونات النفط الخام في نقطة التسليم الفعلي Cushing بولاية Oklahoma الأمريكية، وإنخفاض معدل تشغيل مصافي التكرير، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ويتضح تطور فروقات الأسعار من ***الشكل (3)*** و***الجدول (2) المشار إليه سابقاً***، الذي يبين المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت) خلال الفترة (2019- 2020).

الشكل (3)
المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2019- 2020)
(دولار/برميل)

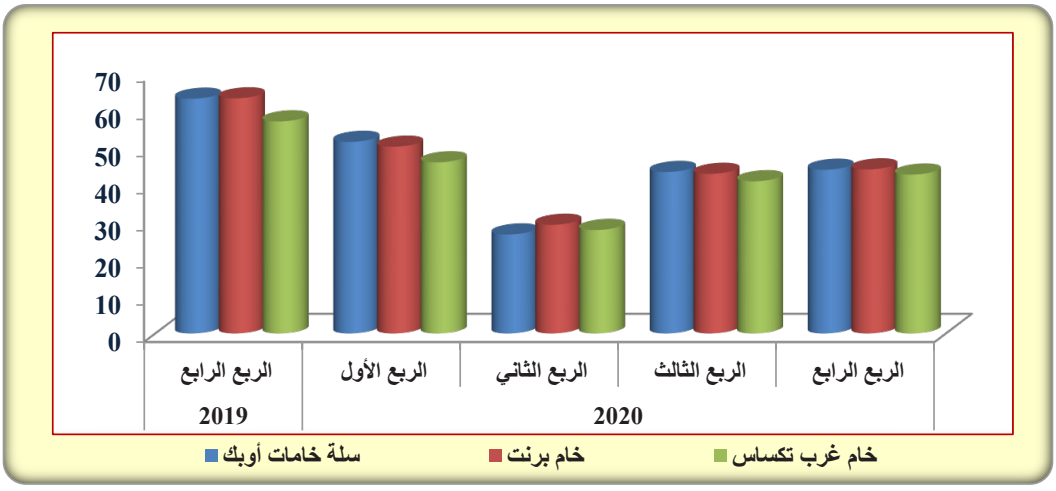

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الرابع من عام 2020 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت ارتفاعاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق، وبدرجات متفاوتة.

حيث ارتفع متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي خلال الربع الرابع من عام 2020 بنسبة 1.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 44.2 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 31.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع متوسط سعر خام التصدير الكويتي بنسبة 1.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 44.2 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 30.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد ارتفع خام موربان الإماراتي بنسبة 1.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 44.5 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 30% بالمقارنة مع الربع المماثل

من العام الماضي، كما ارتفع خام السدرة الليبي بنسبة 0.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 42 دولار/ برميل، منخفضاً بنسبة 34% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، وارتفع كل من الخام الجزائري والخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 1.2% و 0.5% و 0.6% بالمقارنة مع الربع السابق إلى 44.1 دولار/برميل و 44.1 دولار/برميل و 44.6 دولار/برميل على التوالي، منخفضةً بنسبة 31.2% و32% و 28.9% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ***كما يوضح الشكل (4) الجدول (2) المشار إليه إنفاً.***

الشكل (4)
المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2019- 2020)
(دولار/برميل)

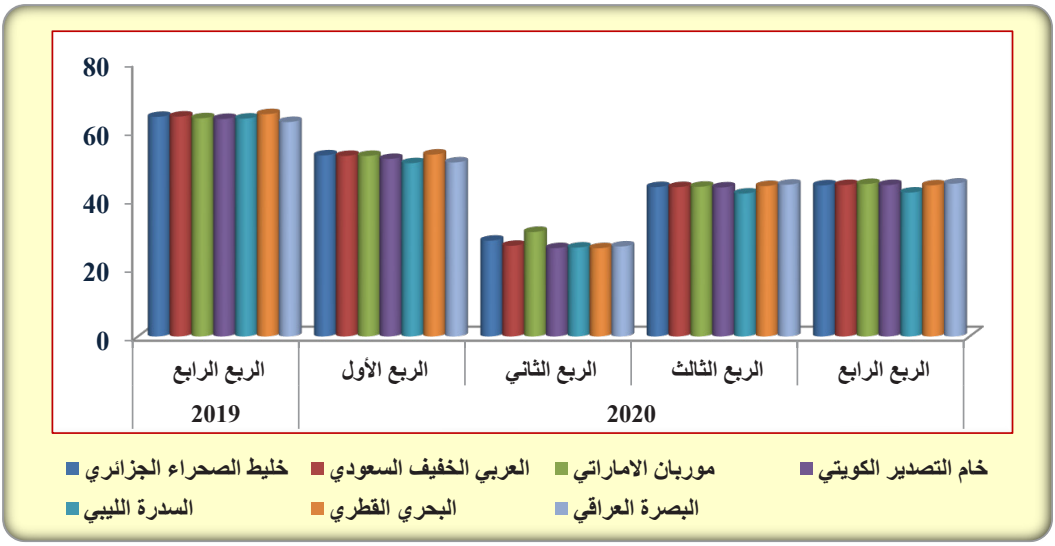

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ب. أسعار بعض المنتجات النفطية

انعكس الارتفاع في أسعار النفط الخام على متوسط أسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال الربع الرابع من عام 2020 في معظم الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى ارتفاعاً مقارنة بالربع السابق بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

- أسعار الغازولين الممتاز

شهد متوسط أسعار الغازولين الممتاز ارتفاعاً في ***سوق سنغافورة*** خلال الربع الرابع من عام 2020 بنسبة 2.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 48.7 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 35.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع في ***سوق الخليج الأمريكي*** بنسبة 0.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 53.3 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 29.8% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. في حين إنخفض متوسط سعر الغازولين الممتاز في ***سوق البحر المتوسط*** بنسبة 0.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 47.5 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 32.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي ***سوق روتردام*** إنخفض متوسط السعر بنسبة 2% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 51.9 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 32.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى فرض قيود وإجراءات أكثر صرامة على أنشطة التنقل وسط زيادة مضطردة في عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد في أوروبا.

وقد حققت سوق الخليج الأمريكي أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الرابع من عام 2020، تلتها سوق روتردام ثم سوق سنغافورة وسوق البحر المتوسط، كما يوضح ***الجدول (3) والشكل (5).***

الجدول (3)

المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية فى الأسواق الرئيسية، (2019 – 2020)

(دولار/ برميل)

		السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الرابع 2019		سنغافورة	75.0	76.9	42.4
		روتردام	77.3	79.0	60.8
		البحر المتوسط	70.5	78.2	64.9
		الخليج الامريكي	76.0	74.2	39.1
الربع الأول 2020		سنغافورة	57.3	62.4	42.4
		روتردام	62.1	63.0	51.0
		البحر المتوسط	55.2	61.9	54.6
		الخليج الامريكي	61.2	57.8	36.4
الربع الثاني		سنغافورة	33.0	37.8	28.3
		روتردام	38.4	37.3	28.0
		البحر المتوسط	31.5	35.8	30.9
		الخليج الامريكي	40.2	31.0	24.6
الربع الثالث		سنغافورة	47.3	47.8	39.4
		روتردام	53.0	47.5	39.5
		البحر المتوسط	47.5	47.4	42.0
		الخليج الامريكي	52.9	43.2	37.7
الربع الرابع		سنغافورة	48.7	48.8	48.2
		روتردام	51.9	48.9	45.0
		البحر المتوسط	47.5	49.0	46.7
		الخليج الامريكي	53.3	47.7	40.3
التغير عن (دولار/برميل)	الربع الثالث 2020	سنغافورة	1.4	1.0	8.8
		روتردام	(1.1)	1.4	5.5
		البحر المتوسط	(0.04)	1.6	4.8
		الخليج الامريكي	0.4	4.5	2.6
	الربع الرابع 2019	سنغافورة	(26.4)	(28.1)	5.8
		روتردام	(25.4)	(30.1)	(15.8)
		البحر المتوسط	(23.0)	(29.1)	(18.2)
		الخليج الامريكي	(22.7)	(26.5)	1.2

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (5)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2019- 2020)
(دولار/برميل)

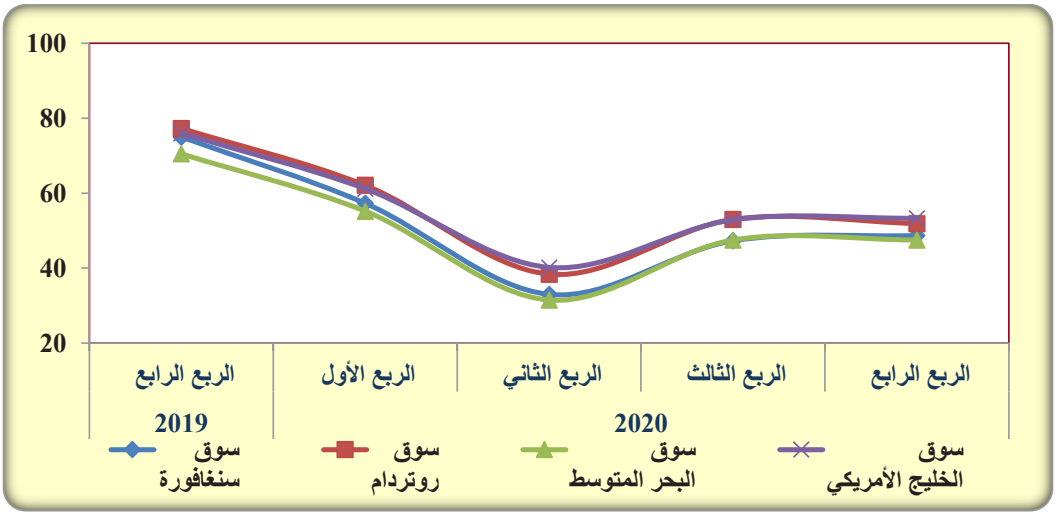

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الرابع من عام 2020 مستويات أعلى من أسعار الغازولين في سوق سنغافورة وسوق البحر المتوسط، كما سجلت مستويات أعلى من أسعار زيت الوقود في كل الأسواق الرئيسية في العالم بشكل عام. وقد استأثر ***سوق البحر المتوسط*** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 49 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 3.4% بالمقارنة مع الربع السابق، وإنخفاضاً بنسبة 37.3% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها ***سوق روتردام*** بمتوسط سعر 48.9 دولار/برميل بنسبة ارتفاع 3% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة إنخفاض 38% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ثم ***سوق سنغافورة*** بمتوسط سعر بلغ 48.8 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 2.1% بالمقارنة مع الربع السابق، ومنخفضاً بنسبة 36.5% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً ***سوق الخليج الامريكي*** بأدنى متوسط للأسعار وهو 47.7 دولار/برميل خلال الربع الرابع من عام 2020 بنسبة ارتفاع 10.4% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة إنخفاض 35.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

- أسعار زيت الوقود

ارتفع متوسط أسعار زيت الوقود في ***سوق سنغافورة*** خلال الربع الرابع من عام 2020 بنسبة 22.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 48.2 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 5.8% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. و ارتفع متوسط السعر في ***سوق البحر المتوسط*** بنسبة 11.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 46.7 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 18.2% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع متوسط سعر زيت الوقود في كلاً من سوق ***روتردام*** بنسبة 14% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 45 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 26% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، و***سوق الخليج الأمريكي*** بنسبة 6.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 40.3 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 3.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الرابع من عام 2020

ساد خلال الربع الرابع من عام 2020 العديد من العوامل التي كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

- الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي[2]) ارتفاعاً بنحو 1.8 مليون برميل/ يوم خلال الربع الرابع من عام 2020، أي بنسبة 2% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 92.2 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 8.7 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تقليص دول أوبك+ لتخفيضات إتفاق خفض الإنتاج وفقاً للمرحلة الثانية من هذا الإتفاق والزيادة المضطردة في إمدادات النفط الخام من دولة ليبيا، ***كما يوضح الجدول (4) و الشكل (6).***

[2] هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

الجدول (4)
تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
(مليون برميل/ يوم)

		دول أوبك**	دول خارج أوبك	إجمالي الإمدادات العالمية
الربع الرابع 2019		34.4	66.4	100.8
الربع الأول 2020		33.5	66.6	100.1
الربع الثاني		30.8	60.9	91.7
الربع الثالث		29.1	61.3	90.4
الربع الرابع*		30.2	62.0	92.2
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الثالث 2020	1.1	0.7	1.8
	الربع الرابع 2019	(4.2)	(4.5)	(8.7)

* بيانات تقديرية.

** لا تشمل بيانات دولة الأكوادور التي أعلنت إنسحابها من عضوية منظمة أوبك بدء من شهر يناير 2020.

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (6)
التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2019- 2020)
(مليون برميل/ يوم)

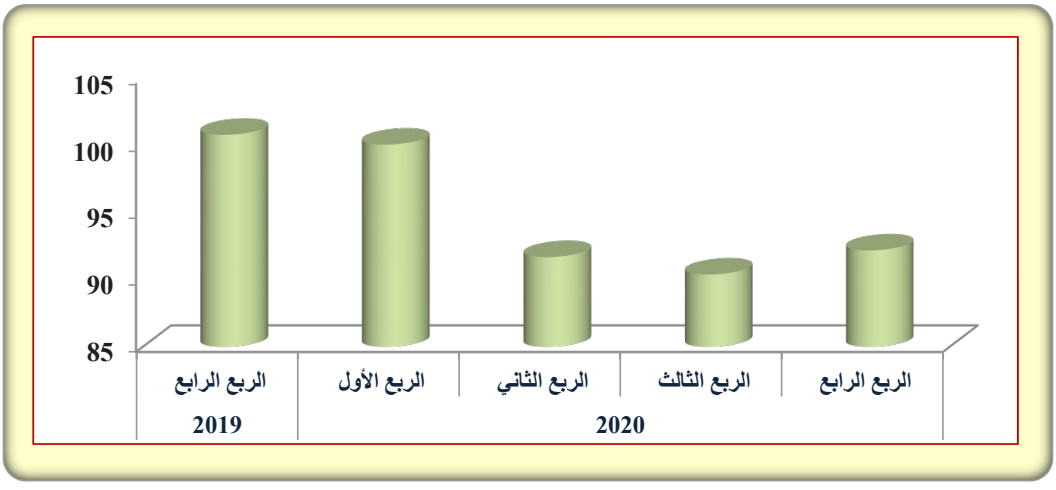

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إمدادات دول أوبك**[3]

ارتفعت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الرابع من عام 2020 بنحو 1.1 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 3.8% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 30.2 مليون برميل/يوم، منخفضةً بنحو 4.2 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 12.2% مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الرابع من عام 2020، فقد بلغت 32.8%، وهو مستوى أعلى من المحقق خلال الربع السابق والبالغ 32.2%، وأقل من المستوى المحقق خلال الربع المماثل من العام الماضي والبالغ 34.1%، ***كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.***

هذا وقد ارتفعت امدادات دول أوبك من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2020 بنحو 1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 24.9 مليون برميل/يوم، منخفضة بنحو 4.2 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفعت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 5.2 مليون برميل/يوم، منخفضة بنحو 20 ألف برميل/يوم على أساس سنوي.

يأتي ذلك على خلفية ارتفاع إنتاج النفط الخام في المملكة العربية السعودية والعراق تزامناً مع تقليص **دول أوبك+** لتخفيضات إتفاق خفض الإنتاج وفقاً للمرحلة الثانية من هذا الإتفاق التي دخلت حيز التنفيذ مطلع شهر يوليو 2020. إلى جانب الزيادة المضطردة في إنتاج النفط الخام في ليبيا التي لا يشملها إتفاق خفض الإنتاج ليصل إلى 920 ألف برميل/يوم خلال الربع الرابع من عام 2020، مقترباً من مستوى عام 2019، نتيجة رفع حالة القوة القاهرة عن كافة الحقول والموانئ النفطية الليبية واستئناف إنتاج النفط بعد توقف دام نحو ثمانية أشهر. فضلاً عن ارتفاع إنتاج إيران النفطي للمرة الأولى مُنذ الربع الثاني من عام 2018 ليصل إلى 2 مليون برميل/يوم، رغم الضغوطات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على قطاع الطاقة الإيراني. وارتفاع إمدادات فنزويلا من النفط الخام للمرة الأولى مُنذ الربع الأول من عام 2020 لتصل إلى 409 ألف برميل/يوم، على الرغم من الضغوطات الاقتصادية الأمريكية والأزمة الاقتصادية والسياسية التي تمر بها.

[3] شهد شهر يناير 2020 انسحاب دولة الأكوادور من عضوية المنظمة، وبناء على ذلك لا يتضمن إجمالي إمدادات دول أوبك إنتاج الأكوادور البالغ حوالي 0.5 مليون برميل/يوم من النفط الخام، وفقاً للتقارير الشهرية حول السوق النفطية لمنظمة أوبك.

- **إمدادات دول خارج أوبك**

ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الرابع من عام 2020 بنحو 0.7 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1.1% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 62 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 4.5 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 6.7% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.***

الشكل (7)
التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (2019- 2020)
(مليون برميل/ يوم)

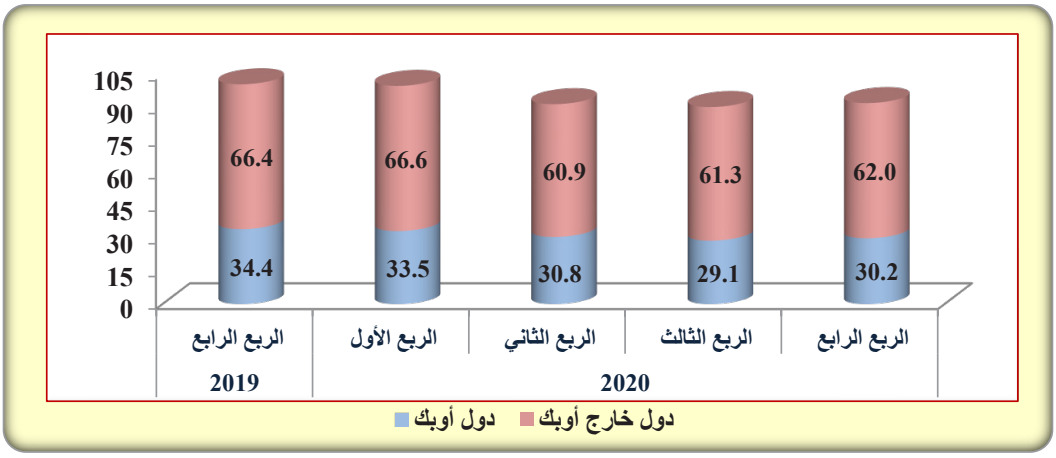

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الارتفاع في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الرابع من عام 2020 بشكل رئيسي إلى ارتفاع إمدادت كلاً من دول أوراسيا (من ضمنها روسيا) وكندا. وبالرغم من إنخفاض إمدادات الولايات المتحدة الأمريكية النفطية متأثرة بموسم الأعاصير النشطة في خليج المكسيك الأمريكي.

وبالنسبة لإمدادات **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**[4]، فقد ارتفع إنتاج دول الأمريكتين خلال الربع الرابع من عام 2020، على الرغم من إنخفاض إنتاج الولايات المتحدة من النفط وسوائل

[4] تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عضويتها الدول التالية: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، كولومبيا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

الغاز الطبيعي غير التقليدية ليبلغ نحو 17.3 مليون برميل/ يوم، مشكلاً إنخفاضاً بنحو 70 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. تجدُر الإشارة إلى توقف إنتاج نحو 1.67 مليون برميل/يوم، أو ما يعادل 91.6% من إنتاج النفط في خليج المكسيك الأمريكي خلال الأسبوع الأول من شهر أكتوبر 2020 بسبب الإعصار Delta، وهو التوقف الأعلى مُنذ الإنقطاع الذي أحدثه الإعصار Katrina في عام 2005. كما أوقفت شركات الطاقة لنحو 85% من إجمالي إنتاج النفط الخام البحري في شمال خليج المكسيك الأمريكي خلال الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر 2020، تزامناً مع إخلاء 228 منصة بحرية عاملة في تلك المنطقة بسبب الاعصار Zeta، وفقاً للبيانات الصادرة عن مكتب سلامة وحماية البيئة الأمريكي.

وفي المقابل ارتفعت إمدادات كندا النفطية خلال الربع الرابع من عام 2020 لتصل إلى 5.49 مليون برميل/يوم خلال شهر نوفمبر 2020، تزامناً مع إنتهاء صيانة الحقول النفطية، وبلغ إنتاج النفط الخام الاصطناعي (synthetic) المنتج من ترسبات البيتومين المعروفة بالرمال النفطية أعلى مستوياته على الإطلاق، حيث بلغ 1.27 مليون برميل/يوم، بدعم من عودة إنتاج النفط إلى مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا المستجد. تجدُر الإشارة إلى أن حكومة مقاطعة Alberta الكندية قد أعلنت في الثالث والعشرون من شهر أكتوبر 2020 إنها سترفع قيود الإنتاج التي فرضتها عام 2018 لتقليل المخزونات التي نمت بسبب محدودية الطاقة التصديرية، بدءاً من شهر يناير 2021.

كما ارتفعت إمدادات المكسيك النفطية بشكل طفيف خلال الربع الرابع من عام 2020 لتصل إلى نحو 1.9 برميل/يوم، هذا وقد إنخفض إنتاج النفط الخام في المكسيك خلال شهر أكتوبر متأثراً بالإنقطاعات المرتبطة بالإعصار Delta.

وشهدت دول أوروبا ارتفاعاً بلغ نحو 110 ألف برميل/يوم خلال الربع الرابع من عام 2020، يأتي ذلك وسط زيادة إنتاج النفط الخام من حقل Johan Sverdrup العملاق في النرويج. يُذكر أن الإمدادات النفطية في النرويج قد تأثرت خلال شهر أكتوبر 2020 بإنقطاع ما يقرب من 25% من إجمالي إنتاج النرويج (أكبر منتج للنفط في غرب أوروبا) بسبب تصاعد الاضراب العمالي في قطاع النفط البحري، إلى جانب أعمال الصيانة، وفقاً لإدارة البترول النرويجية.

أما فيما يخص **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، فقد ارتفعت الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية بشكل طفيف بلغ نحو 13 ألف برميل/يوم فقط خلال الربع الرابع من عام 2020. يذكر أن إنتاج النفط الخام في البرازيل قد إنخفض خلال شهري أكتوبر ونوفمبر بأعمال الصيانة المخطط لها في حقلي Tupi و Buzios النفطيين، فضلاً عن تدابير السلامة المتعلقة بجائحة فيروس كورونا المستجد التي أدت إلى تأجيل الأعمال المجدولة من الربع الرابع من عام 2020 إلى بداية عام 2021، وفقاً لشركة Petrobras.

وتزامناً مع تقليص دول أوبك+ لتخفيضات إتفاق خفض الإنتاج وفقاً للمرحلة الثانية من هذا الإتفاق، ارتفعت إمدادات روسيا النفطية خلال الربع الرابع من عام 2020 لتصل إلى نحو 10.1 مليون برميل/يوم وهو مستوى مرتفع بنحو 300 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. كما ارتفعت الإمدادات النفطية من باقي مجموعة دول أوراسيا بنحو 400 ألف برميل/يوم مقارنة مع الربع السابق.

ويوضح ***الشكل (8)*** معدلات التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية من دول أوبك، والدول المنتجة من خارجها خلال الفترة (2019- 2020).

الشكل (8)
التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية، (2019- 2020)
(مليون برميل/ يوم)

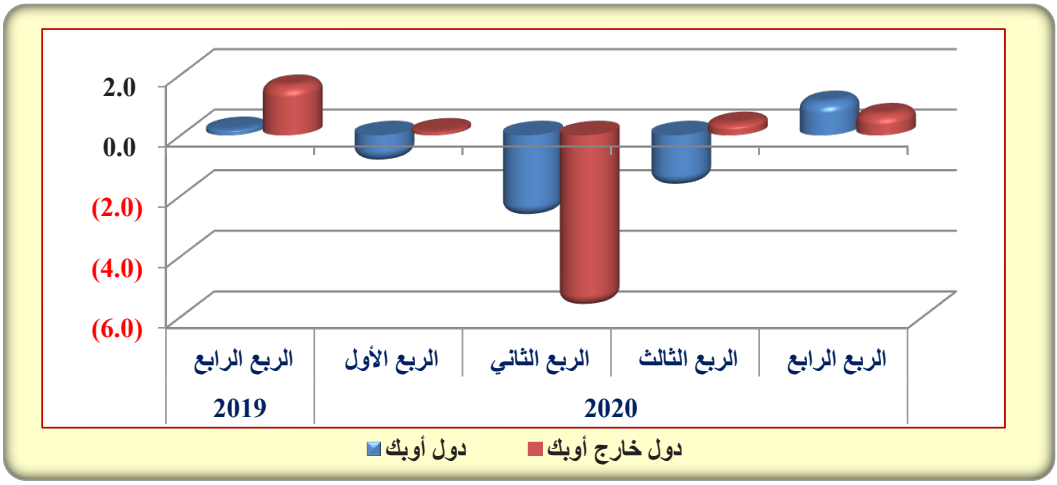

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة[5]،وتطور عدد الحفارات العاملة**

إنخفض متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الرابع من عام 2020 بنحو 25 ألف برميل/يوم فقط، أي بنسبة 0.3% مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبلغ 7.805 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 1.3 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 14.7% مقارنة بالربع المماثل من عام 2019.

ويعزى التراجع الطفيف في إنتاج النفط الصخري بالولايات المتحدة خلال الربع الرابع من عام 2020 بشكل رئيسي إلى عدم حدوث زيادة ملموسة في أسعار النفط الخام مقارنة بتكلفة إنتاجه. وقد أظهر أحدث مسح فيدرالي للطاقة تم إجرائه بمقاطعة Dallas في شهر فبراير 2021 إلى أن سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه شركات الطاقة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة المكتملة يتراوح ما بين 23 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford و 36 دولار/برميل في مناطق أخرى.

بشكل عام إنتعشت صناعة النفط الصخري الأمريكي خلال النصف الثاني من عام 2020 إلا أن هذا الإنتعاش يبدو محدوداً نظراً للتخفيضات الكبيرة التي اجرتها الشركات في النفقات الرأسمالية بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، فقد حولت تلك الشركات تركيزها نحو الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الإنتاج أثناء تنفيذ تدابير كفاءة رأس المال.

هذا وقد ارتفعت تصاريح الحفر الجديدة على الأراضي الفيدرالية بشكل ملحوظ خلال الربع الرابع من عام 2020، بالرغم من إنخفاض أسعار النفط عن المستوى الذي تحتاجه شركات الطاقة الأمريكية لحفر بئر جديد بشكل مربح، والذي يتراوح ما بين 46 دولار/برميل في حقل Midland و 52 دولار/برميل في حقل Delaware بمنطقة Permian، وفقاً لأحدث مسح فيدرالي للطاقة تم إجرائه في مقاطعة Dallas. يأتي ذلك في ظل تعهُد الرئيس الأمريكي الجديد بحظر عمليات الحفر الجديدة على الأراضي والمياة الفيدرالية التي شكلت 22% من إنتاج النفط الخام الأمريكي في عام 2019 وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

[5] يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية فى إنتاج النفط الصخري فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى مناطق، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وتضم (Utica and Marcellus) ، بالاضافة إلى منطقة Anadarko التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال السنوات الأخيرة.

أما فيما يخص متوسط عدد الحفارات العاملة خلال الربع الرابع من عام 2020، فقد ارتفع بمقدار 54 حفارة مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى 278 حفارة، وهو أول ارتفاع فصلي له مُنذ الربع الأخير من عام 2018، منخفضاً بنحو 457 حفارة مقارنة بالربع الرابع من عام 2019. يذكر أن عدد الحفارات العاملة يشهد ارتفاعاً شهرياً متواصلاً منذ شهر سبتمبر 2020، وهو مؤشر مبكر عن الإنتاج المستقبلي. ***كما يوضح الجدول (5) والشكل (9).***

الجدول (5)

متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2019 – 2020)

		إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	عدد الحفارات العاملة (حفارة)
الربع الرابع 2019		9.147	735
الربع الأول 2020		9.077	712
الربع الثاني		7.512	359
الربع الثالث		7.831	224
الربع الرابع*		7.805	278
التغير عن	الربع الثالث 2020	(0.025)	54
	الربع الرابع 2019	(1.342)	(457)

*بيانات تقديرية

ملاحظة: - الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر: EIA, Drilling Productivity Report for key tight oil and shale gas regions, Various Issues.

الشكل (9)

المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2020 – 2019)

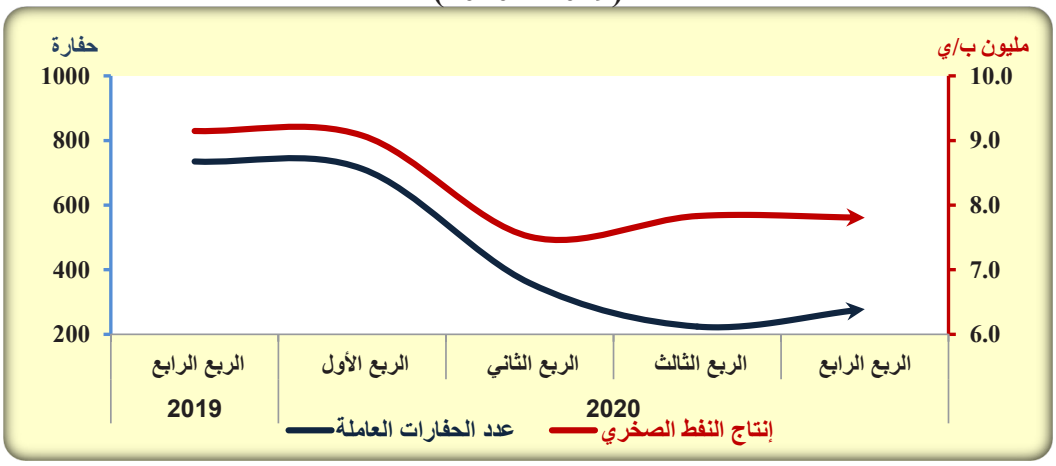

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

- **الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة**

ارتفع إجمالي عدد أبار النفط والغاز الصخريين المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الرابع من عام 2020 بنحو 151 بئر أو بنسبة 17.3% مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبلغ 1023 بئر، وهو أول ارتفاع مُنذ الربع الأول من عام 2020، منخفضاً بنحو 2127 بئر أو بنسبة تقدر بحوالي 67.5% مقارنة بالربع المماثل من عام 2019. يأتي ذلك تزامناً مع ارتفاع أسعار النفط الخام، والتي ترتبط بدورها بعلاقة طردية مع عدد الآبار المحفورة، ***كما يوضح الشكل (10).***

الشكل (10)
تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة، خلال الفترة (2019 – 2020)

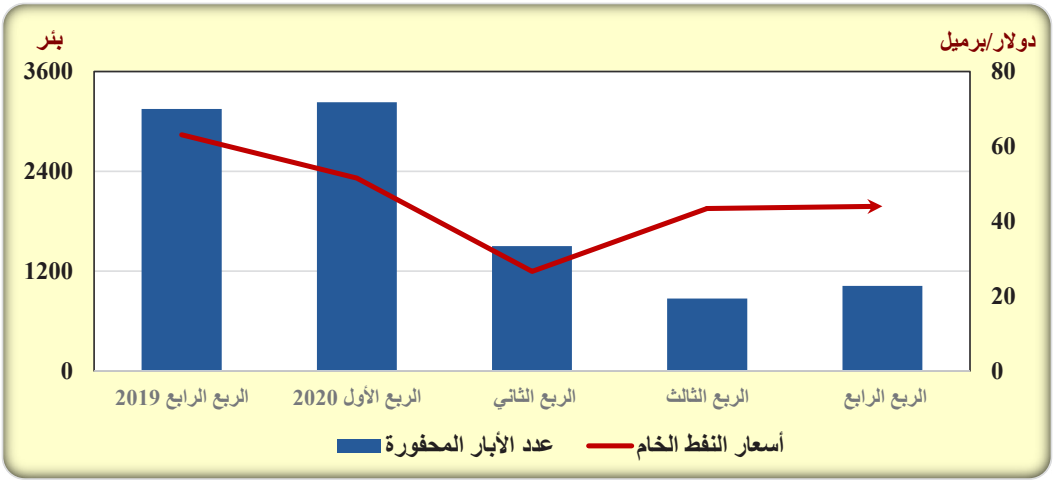

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

الجدير بالذكر، أن النسبة الأكبر من الأبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالأبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الأبار المحفورة لا يتم استكمالها إلا عند وصول أسعار النفط إلى مستويات مناسبة لمنتجي النفط والغاز الصخري وتعرف بالأبار غير المكتملة. وفي هذا السياق، تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع إجمالي عدد الأبار المحفورة المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة

الأمريكية خلال الربع الرابع من عام 2020 بنحو 356 بئر مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 1505 بئر، وهو أول ارتفاع مُنذ الربع الثاني من عام 2019.

في حين تشير التقديرات الأولية إلى إنخفاض الإجمالي التراكمي لعدد الأبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في نهاية الربع الرابع من عام 2020 بنحو 145 بئر، مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبلغ عددها 7298 بئر، وهو مستوى منخفض بنحو 769 بئر مقارنة بالربع المماثل من عام 2019.

- الطلب العالمي على النفط

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع من عام 2020 وإن كان بوتيرة أقل من الربع السابق بلغت نحو 2.6 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 2.9%، ليصل إلى 93.6 مليون برميل/ يوم، مشكلاً إنخفاضاً بنحو 7.2 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 7.2% على أساس سنوي. ويعزى ذلك التباطؤ إلى بدء الموجة الثانية من جائحة فيروس كورونا المستجد وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، التي أدت إلى إعادة فرض قيود على السفر وإجراءات أكثر صرامة على حركة التنقل، ***كما يوضح الجدول (6) والشكل (11).***

الجدول (6)
تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2019 – 2020)
(مليون برميل/ يوم)

		دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	إجمالي الطلب العالمي
الربع الرابع 2019		48.3	52.5	100.8
الربع الأول 2020		45.4	47.5	92.9
الربع الثاني		37.5	45.0	82.6
الربع الثالث		42.3	48.7	91.0
الربع الرابع*		43.4	50.2	93.6
التغير عن (مليون ب/ي)	**الربع الثالث 2020**	**1.1**	**1.5**	**2.6**
	الربع الرابع 2019	**(5.0)**	**(2.3)**	**(7.2)**

*بيانات تقديرية

المصادر:
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (11)
التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2019- 2020)
(مليون برميل/ يوم)

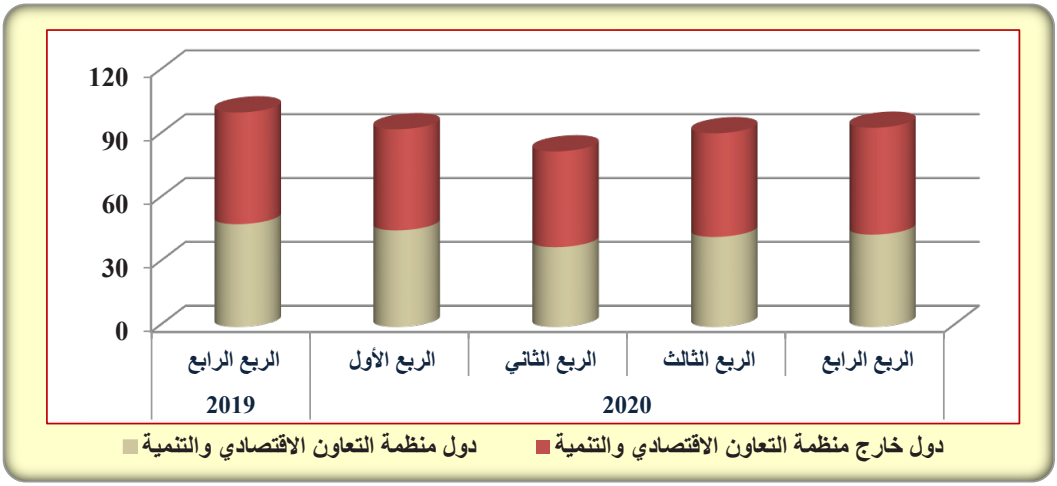

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الرابع من عام 2020:

- **الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

ارتفع طلب مجموعة **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على النفط خلال الربع الرابع من عام 2020 بحوالي 1.1 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 2.5% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 43.4 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 5 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 10.2% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع طلب **دول الأمريكتين** بنحو 1.3 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 24.1 مليون برميل/يوم، منخفضاً بنحو 1.9 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى استمرار تعافي الطلب على النفط في الولايات المتحدة، وإن كان بوتيرة أقل من الربع السابق، ليساهم بنحو 82.8% من إجمالي الارتفاع في طلب دول الأمريكتين. وفي هذا السياق ارتفع الطلب الأمريكي

خلال شهر أكتوبر 2020 بنحو 997 ألف برميل/يوم مقارنة بالشهر السابق، ليصل إلى 18.9 مليون برميل/يوم، بدعم من استمرار تعافي النشاط الاقتصادي وبخاصة في قطاع النقل وقطاع الصناعة الذي شهد ارتفاع نشاط المصانع الأمريكية إلى أعلى مستوى له مُنذ شهر نوفمبر 2018. وتُظهر البيانات الأولية الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ارتفاع الطلب المحلي على النفط إلى نحو 19.3 مليون برميل/يوم في شهر نوفمبر 2020 وهو أعلى مستوى مسجل مُنذ شهر مارس 2020، قبل أن يعاود الطلب إنخفاضه خلال شهر ديسمبر إلى نحو 19.1 مليون برميل/يوم، تزامناً مع توسع عمليات الإغلاق الجزئي وفرض قيود أكثر صرامة، بسبب الزيادة المضطردة والقياسية في عدد الإصابات الجديدة بفيروس كورونا المستجد.

كما واصل الطلب على النفط تعافيه في كلاً من كندا والمكسيك، وإن كان بشكل نسبي، في ظل الاعتماد المتزايد على العمل والتعلم عن بُعد بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد.

وإنخفض طلب **دول أوروبا** خلال الربع الرابع من عام 2020 بحوالي 800 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 12 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 2.3 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى إنخفاض الطلب على وقود النقل في ظل دخول عدد كبير من الدول الأوروبية في عمليات إغلاق جزئي بما في ذلك فرنسا وألمانيا وإيطاليا، وسط ارتفاع مضطرد في عدد الإصابات الجديدة بفيروس كورونا المستجد. وفي هذا السياق، يذكر أن شركات الطيران الأوروبية قد خفضت من معدلات تشغيلها بنسبة 60% خلال الربع الرابع من عام 2020.

بينما ارتفع طلب **دول أسيا الهادئ** بنحو 500 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 7.2 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 900 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الطلب على النفط في اليابان على خلفية ارتفاع طلبيات التصدير الجديدة خلال شهر أكتوبر 2020 للمرة الأولى مُنذ شهر نوفمبر 2018، وزيادة طلب مصافي التكرير التي استحوذت على شحنات من منطقة الشرق الأوسط وروسيا والولايات المتحدة خلال شهر نوفمبر 2020، وارتفاع الطلب على وقود الطائرات تزامناً مع استئناف حركة السفر مع

الصين في الإتجاهين. في حين إنخفضت واردات كوريا الجنوبية من النفط الخام خلال شهر نوفمبر 2020 إلى أدنى مستوى مسجل مُنذ شهر يونيو 2010. ***كما يوضح الجدول (7).***

الجدول (7)

تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2019 – 2020)

(مليون برميل/ يوم)

		دول الأمريكتين	دول أوروبا	دول أسيا الهادئ	إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
الربع الرابع 2019		26.0	14.3	8.1	48.3
الربع الأول 2020		24.3	13.4	7.8	45.4
الربع الثاني		20.0	11.0	6.5	37.5
الربع الثالث		22.8	12.8	6.7	42.3
الربع الرابع*		24.1	12.0	7.2	43.4
التغير عن	**الربع الثالث 2020**	**1.3**	**(0.8)**	**0.5**	**1.1**
	الربع الرابع 2019	**(1.9)**	**(2.3)**	**(0.9)**	**(5.0)**

* بيانات تقديرية.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ارتفع طلب **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على النفط خلال الربع الرابع من عام 2020 بنحو 1.5 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 3% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 50.2 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 2.3 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن تلك الدول، إنخفض الطلب على النفط في **منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا** خلال الربع الرابع من عام 2020 بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 11.7 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 800 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، حيث إنخفض طلب **الدول العربية** على النفط بواقع 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.5 مليون برميل/يوم، أي ما يشكل نحو 12.9% من إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الرابع من عام 2020. بينما ارتفع طلب الدول

الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بواقع 10 آلاف برميل/يوم فقط مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 5.2 مليون برميل/يوم، منخفضاً بنحو 400 ألف برميل/يوم على أساس سنوي.

وفيما يخص طلب **الدول الآسيوية** فقد شهد ارتفاعاً خلال الربع الرابع من عام 2020 بلغ نحو 1.5 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 27.2 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 300 ألف برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي.

حيث ارتفع **الطلب الصيني**، الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة، بنحو 510 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 14.2 مليون برميل/يوم خلال الربع الرابع من عام 2020، مرتفعاً بنحو 660 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق، ارتفع طلب الصين على النفط خلال شهر أكتوبر 2020، وإن كان بوتيرة أبطأ من الأشهر السابقة، حيث ارتفعت كمية النفط الخام المعالجة في مصافي التكرير العاملة بالصين إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق بدعم من ارتفاع الإنتاج الصناعي بوتيرة أسرع من المتوقع وإنتعاش الطلب المحلي على الوقود خلال موسم العطلات، إلا أن واردات النفط الخام قد إنخفضت إلى أدنى مستوى لها في ستة أشهر بسبب ارتفاع المخزونات ونقص حصص الاستيراد في المصافي المستقلة. وشهد شهري نوفمبر وديسمبر 2020 استمرار تعافي الطلب على النفط وبشكل ملحوظ، على خلفية كل من: ارتفاع الطلب على الغازولين بدعم من التطور الإيجابي في مبيعات سيارات الركاب وتحسن بيانات حركة المرور على الطرق، وارتفاع الطلب على وقود الطائرات بسبب انتعاش الرحلات الداخلية وتزامناً مع الإتفاق على استئناف حركة السفر مع اليابان، وارتفاع واردات النفط الخام مدعومة بنمو النشاط الصناعي بأسرع وتيرة مُنذ أكثر من ثلاثة أعوام،

أما بالنسبة للاقتصاد الهندي، المحرك الآخر لنمو الاقتصاد الآسيوي، فقد ارتفع **الطلب الهندي** على النفط بنحو 600 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 4.5 مليون برميل/ يوم، منخفضاً بنحو 600 ألف برميل/يوم على أساس سنوي. وفي هذا السياق، ارتفع الطلب على النفط في الهند خلال شهر أكتوبر 2020 على أساس سنوي وذلك للمرة الأولى مُنذ بداية جائحة فيروس كورونا المستجد، بدعم من الإنتعاش الملحوظ في الطلب على الديزل تزامناً مع تخفيف إجراءات الإغلاق في جميع أنحاء البلاد والارتفاع المضطرد في حركة التنقل ومبيعات السيارات الجديدة، فضلاً عن توسع

الأنشطة الاقتصادية بما في ذلك الانشطة الزراعية وارتفاع الإنتاج الصناعي. وخلال شهري نوفمبر وديسمبر 2020 ارتفع الطلب على النفط، وإن كان بشكل محدود ليصل إلى أعلى مستوى له خلال عام 2020، يأتي ذلك وسط استمرار تعليق الرحلات الجوية الدولية.

ومن جهة أخرى، إنخفض الطلب على النفط في **دول أمريكا اللاتينية** خلال الربع الرابع من عام 2020 بنحو 120 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.1 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 450 ألف برميل/يوم على أساس سنوي. حيث ارتفع الطلب على النفط في **البرازيل** بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 2.7 مليون برميل/يوم، تزامناً مع ارتفاع إيجابي في الطلب على الوقود الصناعي، وارتفاع الطلب على الغازولين بدعم من التطورات المشجعة في قطاع النقل. في حين إنخفض طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى بنحو 220 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.4 مليون برميل/ يوم.

وشهد طلب **دول أوراسيا** على النفط ارتفاعاً خلال الربع الرابع من عام 2020 بمقدار 360 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 5.2 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 700 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. حيث ارتفع **طلب روسيا** على النفط بحوالي 140 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.3 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 1.7 مليون برميل/يوم على أساس سنوي. كما ارتفع طلب باقي دول أورأسيا بنحو 220 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. ***كما يوضح الجدول (8).***

الجدول (8)
تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2019 – 2020)
(مليون برميل/ يوم)

	2019	2020				التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع*	الربع الثالث 2020	الربع الرابع 2019
الدول العربية :	**6.9**	**6.6**	**6.1**	**6.7**	**6.5**	**(0.2)**	**(0.4)**
الدول الأعضاء	5.8	5.5	5.1	5.6	5.4	(0.2)	(0.4)
باقي الدول العربية	1.1	1.1	1.0	1.1	1.1	0.0	0.0
دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا	**5.6**	**5.7**	**4.6**	**5.2**	**5.2**	**0.01**	**(0.4)**
إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا	**12.5**	**12.3**	**10.7**	**11.9**	**11.7**	**(0.2)**	**(0.8)**
الدول الآسيوية	**27.6**	**23.9**	**24.2**	**25.7**	**27.2**	**1.5**	**(0.3)**
منها: الصين	13.5	10.8	12.9	13.7	14.2	0.5	0.7
الهند	5.1	4.8	3.5	3.9	4.5	0.6	(0.6)
الدول الأخرى	8.9	8.3	7.8	8.1	8.5	0.4	(0.4)
دول أمريكا اللاتينية	**6.5**	**6.1**	**5.6**	**6.2**	**6.1**	**(0.1)**	**(0.5)**
منها: البرازيل	2.8	2.7	2.2	2.6	2.7	0.1	(0.1)
الدول الأخرى	3.7	3.4	3.4	3.6	3.4	(0.2)	(0.4)
دول أورأسيا	**5.9**	**5.2**	**4.6**	**4.9**	**5.2**	**0.4**	**(0.7)**
منها: روسيا	5.0	3.4	3.0	3.2	3.3	0.1	(1.7)
إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**52.5**	**47.5**	**45.0**	**48.7**	**50.2**	**1.5**	**(2.3)**

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- اعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

شهد ***إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية)*** في نهاية الربع الرابع من عام 2020 إنخفاضاً مقداره 179 مليون برميل، أي بنسبة 1.8% مقارنة بالربع السابق ليبلـغ 9.480 مليار برميل، ما يمثل ارتفاعاً بنحو 607 مليون برميل، أي بنسبة 6.8% بالمقارنة بالربع المناظر من العام السابق.

المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[6]

إنخفض إجمالي ***المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الرابع من عام 2020 بمقدار 114 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى 3.070 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 168 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام السابق. والجدير بالذكر أن إجمالي ***المخزون التجاري من النفط الخام*** قد إنخفض في نهاية الربع الرابع من عام 2020 بمقدار 30 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.172 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 76 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. كما إنخفض إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** بمقدار 84 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.898 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 92 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

ومن ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إنخفض ***المخزون التجاري النفطي في دول الأمريكتين*** بمقدار 80 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.611 مليار برميل (منها 655 مليون برميل من النفط الخام و 956 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 73 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

حيث إنخفض ***المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة*** في نهاية الربع الرابع من عام 2020 بمقدار 79 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.342 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 81 مليون برميل مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي. فقد ارتفع ***المخزون التجاري من النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية*** بنحو 2 مليون برميل فقط مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 494 مليون برميل. وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى تسجيل المخزون الأمريكي من النفط الخام لأدنى مستوى له مُنذ بداية شهر أبريل 2020 وهو 484.4 مليون برميل في نهاية الأسبوع الأخير من أكتوبر 2020. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تعافي النشاط الاقتصادي وبخاصة في قطاع النقل وقطاع الصناعة الذي شهد ارتفاع نشاط المصانع الأمريكية إلى أعلى مستوى له مُنذ شهر نوفمبر 2018. كما تجدُر الإشارة إلى

[6] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

ارتفاع المخزون الأمريكي بثاني أكبر وتيرة على الإطلاق ليصل إلى نحو 503.2 مليون برميل، في نهاية الأسبوع الأول من شهر ديسمبر 2020، تزامناً مع ارتفاع الواردات الأمريكية من النفط الخام إلى أعلى مستوى لها مُنذ الأسبوع المنتهي في الثالث من شهر يوليو 2020. في حين إنخفض إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** بنحو 77 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 848 مليون برميل، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب المحلي على المنتجات النفطية خلال شهر نوفمبر 2020 إلى أعلى مستوى له مُنذ شهر مارس 2020.

أما ***المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا*** فقد إنخفض بمقدار 18 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.061 مليار برميل (منها 358 مليون برميل من النفط الخام و 703 مليون برميل من المنتجات)، مرتفعاً بمقدار 89 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي. ويعزى جزء من هذا الإنخفاض إلى إنقطاع ما يقرب من 25% من إجمالي إنتاج النرويج (أكبر منتج للنفط في غرب أوروبا) بسبب تصاعد الاضراب العمالي في قطاع النفط البحري، إلى جانب أعمال الصيانة، وفقاً لإدارة البترول النرويجية.

كما إنخفض ***المخزون التجاري النفطي في دول أسيا الهادئ*** بحوالي 16 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 398 مليون برميل (منها 158 مليون برميل من النفط الخام و 238 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 7 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب على النفط في اليابان بدعم من زيادة طلبيات التصدير الجديدة، وزيادة طلب مصافي التكرير، وارتفاع الطلب على وقود الطائرات. إلى جانب إنخفاض واردات كوريا الجنوبية من النفط الخام خلال شهر نوفمبر 2020 إلى أدنى مستوى مسجل مُنذ شهر يونيو 2010.

الجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط الأعوام الخمس السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +). وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الزيادة في مستوى تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمس (2015 – 2019) قد ارتفعت بشكل طفيف خلال شهر أكتوبر 2020 مسجلة

نحو 200.3 مليون برميل، قبل أن تنخفض خلال شهر ديسمبر 2020 إلى نحو 143.4 مليون برميل وهو أدنى مستوى لها مُنذ شهر أبريل 2020، وفقاً لأحدث التقديرات[7]. ***كما يوضح الشكل (12).***

الشكل (12)
تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمس (2015 – 2019)
(مليون برميل)

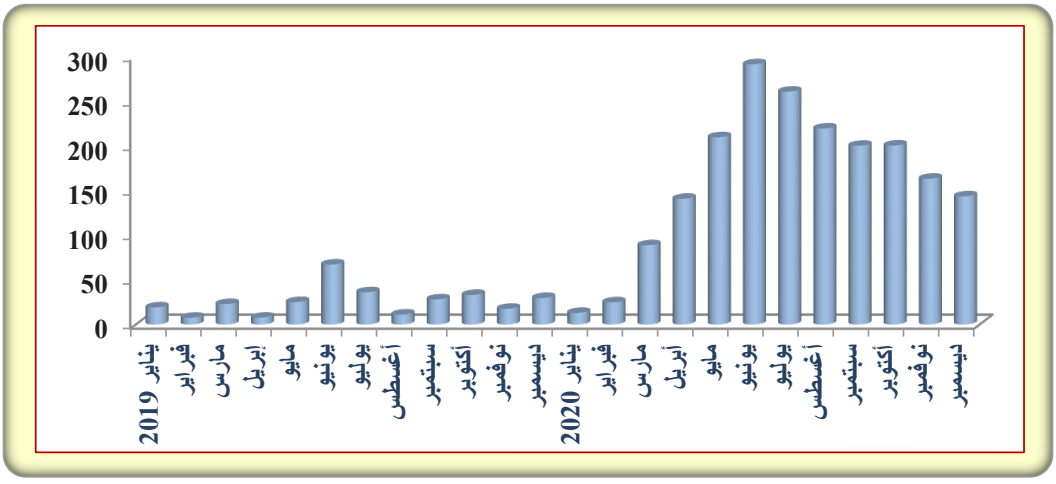

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة/ Oil Market Intelligence Feb. 2021.

المخزون التجاري العالمي[8]

إنخفض ***المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الرابع من عام 2020 بمقدار 30 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.269 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 280 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، وبذلك يسجل مستوى ***إجمالي المخزون التجاري العالمي*** إنخفاضاً بنحو 144 مليون برميل خلال الربع الرابع من عام 2020 مقارنة بمستواه المسجل خلال الربع السابق ليصل إلى 6.339 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 449 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق.

[7] Oil Market Intelligence Februaray 2021.
[8] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)

إنخفض ***المخزون النفطي في البحر*** في نهاية الربع الرابع من عام 2020 بحوالي 25 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.295 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 137 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق. حيث إنخفض مخزون النفط العابر في الموانئ بنحو 10 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 1.145 مليار برميل، كما إنخفض مخزون النفط العائم بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية بنحو 15 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 150 مليون برميل.

المخزون الاستراتيجي

إنخفض ***المخزون الاستراتيجي*** في نهاية الربع الرابع من عام 2020 بمقدار 11 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.845 مليار برميل، مرتفعاً بمقدار 20 مليون برميل عن الربع المماثل من العام الماضي.

وقد إنخفض ***المخزون الاستراتيجي الأمريكي***[9] في نهاية الربع الرابع من عام 2020 بنحو 5 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 638 مليون برميل، وهو اقل مستوى له مُنذ نهاية الأسبوع الأول من شهر مايو 2020.

إجمالي المخزون العالمي[10]

إنخفض ***إجمالي المخزون العالمي*** في نهاية الربع الرابع من عام 2020 إلى 9.480 مليار برميل مسجلاً بذلك إنخفاضاً بنحو 179 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، وارتفاعاً بنحو 607 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (9) والشكل (13).***

[9] يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربع مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوى على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.
[10] يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.

الجدول (9)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع
(مليون برميل)

المنطقة	2019	2020		التغير عن (مليون برميل)	
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع*	الربع الثالث 2020	الربع الرابع 2019
الأمريكتين	**1538**	**1691**	**1611**	**(80)**	**73**
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1261	1421	1342	(79)	81
أوروبا	**972**	**1079**	**1061**	**(18)**	**89**
أسيا الهادئ	**391**	**414**	**398**	**(16)**	**7**
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**2902**	**3184**	**3070**	**(114)**	**168**
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**2989**	**3299**	**3269**	**(30)**	**280**
إجمالي المخزون التجاري**	**5890**	**6483**	**6339**	**(144)**	**449**
المخزون في البحر	**1158**	**1320**	**1295**	**(25)**	**137**
المخزون الاستراتيجي منه :	**1825**	**1856**	**1845**	**(11)**	**20**
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	635	643	638	(5)	3
إجمالى المخزون العالمى	**8873**	**9659**	**9480**	**(179)**	**607**
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	63.3	74.2	70.5	(3.7)	7.2

* بيانات تقديرية.

** لايشمل المخزون على متن الناقلات .

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:

- Oil Market Intelligence

الشكل (13)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، (2019- 2020)
(مليار برميل)

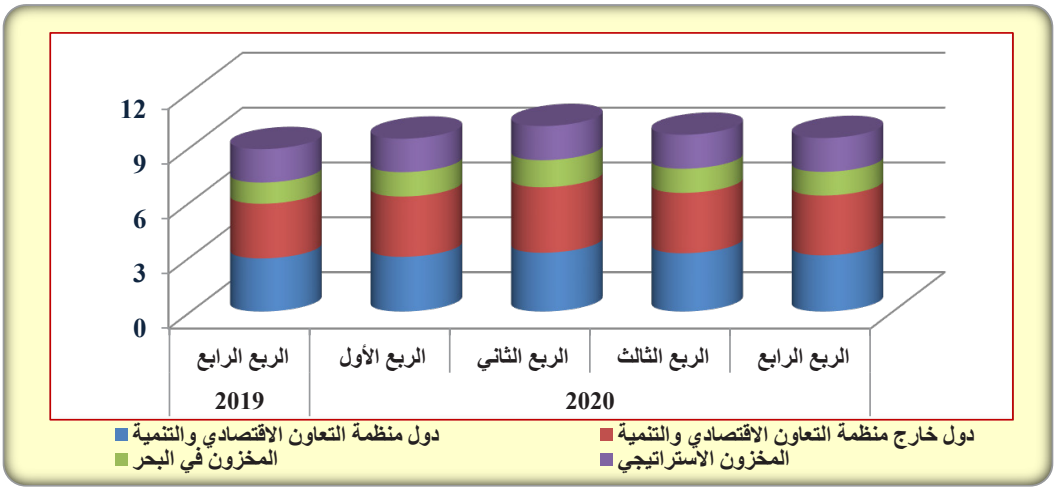

المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

والجدير بالاهتمام أن ***كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الرابع من عام 2020 قد تراجعت إلى 70.5 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى منخفض بمقدار 3.7 يوم مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع السابق، و أعلى من المستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي البالغ 63.3 يوم من الاستهلاك.

ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

- عوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

من العوامل الجيوسياسية التي تاثرت بها أسعار النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2020، المخاوف حيال تعطل إمدادات النفط الخام من منطقة الشرق الأوسط والمترتبة على ما تعرض له حقل نفط صغير بشمال العراق في التاسع من شهر ديسمبر 2020 رغم عدم تأثر الإنتاج، وما تعرضت له ناقلة نفط أثناء تفريغها في ميناء جدة بالمملكة العربية السعودية في الرابع عشر من شهر ديسمبر 2020. فضلاً عن الضبابية والتقلبات المرتبطة بنتائج الإنتخابات الرئاسية الأمريكية.

- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تأثرت أسعار النفط الخام بشكل ملحوظ بأداء الدولار الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2020، وذلك على خلفية العلاقة العكسية التي تربط بينهما. وفي هذا السياق، شهدت أسعار النفط الخام ارتفاعاً خلال الربع الرابع من عام 2020، تزامناً مع إنخفاض الدولار الأمريكي مقابل معظم العملات الرئيسية وعملات الأسواق الناشئة في ظل توقع تحفيز نقدي أكبر نسبياً في الولايات المتحدة بالمقارنة مع الاقتصادات المتقدمة الرئيسية الأخرى، وتوصل الاتحاد الأوروبي وبريطانيا إلى اتفاق تجاري لمرحلة ما بعد Brexit. وفي هذا السياق، سجل مؤشر الدولار[11] أدنى مستوى له مُنذ شهر أبريل 2018، وسط تزايد الآمال حيال إقرار الحكومة الأمريكية الجديدة للمزيد من حزم التحفيز الاقتصادي، مع توقع البدء في توزيع لقاحات فيروس كورونا المستجد (Covid-19). كما كان لقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بالإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير عند مستوى يتراوح ما بين 0% إلى 0.25% دوراً في تراجُع قوة الدولار الأمريكي.

- نشاط المضاربات

لعبت المضاربات دوراً محدوداً في ارتفاع متوسط أسعار النفط الخام للربع الرابع من عام 2020، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى نجاح إتفاق خفض الإنتاج القياسي بين دول أوبك+ في تحقيق الاستقرار لأسواق النفط، وهو ما ساعد إلى حد كبير في الحد من نشاط المضاربين في أسواق النفط الخام الآجلة، الذين يستثمرون في التقلبات الحادة لأسعار النفط الخام.

وكان لتنامي المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة تعافي الطلب على النفط، بسبب موجة ثانية من الإصابات بفيروس كورونا المستجد على مستوى العالم، دوراً في زيادة عمليات البيع لجني الأرباح من قبل المستثمرين، وتراجع الآقبال على العقود الآجلة للنفط.

[11] يقيس أداء الدولار الأمريكي مقابل سلة من ستة عملات رئيسية.

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية

ترتبط تجارة النفط الأمريكية بثلاثة عوامل رئيسية وهي، **أولاً: الموقع** – يمكن أن يختلف إنتاج النفط وتكريره والطلب عليه جغرافياً، فأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الولايات المتحدة في استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية هو أن الجزء الأكبر من البنية التحتية لإنتاج النفط الخام ووقود التكرير، موجودة في مناطق وسط الولايات المتحدة وعلى طول ساحل الخليج الأمريكي. في الوقت ذاته، تفتقر العديد من الولايات ذات الطلب المرتفع على وقود السيارات إلى مثل هذه البنية التحتية، وبدلاً من ذلك تتلقى الوقود عن طريق الشحن البحري والسكك الحديدية والشاحنات، وتعد ولايات Florida و Oregon و New England أمثلة رئيسية للولايات التي تعتمد بشكل كبير على وسائل النقل والواردات الأكثر تكلفة. **ثانياً: الجودة** – النفط الخام ليس منتجاً متجانساً، ولذلك تستمر الولايات المتحدة في استيراد وتصدير النفط الخام، فدرجة لزوجة النفط (خفيفة أو ثقيلة) ومحتوى الكبريت (منخفض/ حلو أو مرتفع / حامض) تحدد إلى حد كبير العمليات اللازمة لتكريره إلى وقود و منتجات اخرى. وبشكل عام تستخدم مصافي التكرير الأمريكية أنواع النفط الخام من جميع أنحاء العالم التي تتماشى مع إمكانيات المعالجة الخاصة بها، حيث سيكون من غير الاقتصادي من الناحيتين المالية والتشغيلية أن تعتمد المصافي على النفط الخام الخفيف المحلي فقط، كما أنه يجب استيراد نفط خام من نوعيات مختلفة لتحسين الإنتاج بالنظر إلى مزيج طاقة التكرير. **ثالثاً: الكمية** – أدى ارتفاع الطاقة التكريرية ومعدلات التشغيل للمصافي الأمريكية إلى حدوث فائض في أسواق المنتجات النفطية المحلية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى أسواق تصدير لجعلها قابلة للاستمرار. وفي الوقت ذاته، يساعد ارتفاع صادرات النفط الخام في دعم صناعة إنتاج النفط الخام الأمريكي.

هذا وقد ***إنخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية*** من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2020 بشكل طفيف بلغ نحو 24 ألف ب/ي أى بنسبة 0.4% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 5.4 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 861 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. في حين ***ارتفعت وارداتها من المنتجات النفطية*** بحوالى 56 ألف ب/ي أي بنسبة 2.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 2 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 260 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وعلى جانب الصادرات، ***إنخفضت صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام*** خلال الربع الرابع من عام 2020 بحوالي 117 ألف ب/ي، أي بنسبة 4% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 2.8 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 579 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام السابق. كما ***إنخفضت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية*** بنحو 547 ألف ب/ي، أى بنسبة 11.4% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 4.3 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 994 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وفي هذا السياق تجدُر الإشارة إلى إنخفاض الصادرات الأمريكية من النفط الخام خلال الأسبوع المنتهي في الرابع من شهر ديسمبر 2020 بأكبر مستوى مُنذ بدء تسجيل إدارة معلومات الطاقة الأمريكية لتلك البيانات في عام 1991، مسجلة أدنى مستوى لها مُنذ الأسبوع المنتهي في الثاني عشر من شهر أكتوبر 2018.

وبذلك تحولت الولايات المتحدة مجدداً إلى مستورد صافي للنفط خلال الربع الرابع من عام 2020، حيث بلغ صافي وارداتها النفطية نحو 373 ألف ب/ي، مقارنة بصافي صادرات نفطية بلغ نحو 324 ألف ب/ي خلال الربع السابق، وصافي صادرات نفطية بلغ نحو 79 ألف ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11).***

الجدول (10)

تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة والصين والهند

(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة	الصين	الهند
	الربع الرابع 2019	2.9	10.8	4.6
	الربع الأول 2020	2.9	10.2	4.7
	الربع الثاني	3.0	11.4	3.6
	الربع الثالث	2.5	11.7	3.5
	الربع الرابع*	2.6	10.1	4.3
التغير عن	الربع الثالث 2020	0.093	(1.667)	0.800
(مليون ب/ي)	الربع الرابع 2019	(0.282)	(0.767)	(0.267)

الجدول (11)
تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة	الصين	الهند
الربع الرابع 2019		(3.0)	(0.233)	(0.472)
الربع الأول 2020		(3.5)	(0.450)	(0.167)
الربع الثاني		(2.9)	0.256	(0.380)
الربع الثالث		(2.8)	0.167	(0.117)
الربع الرابع*		(2.2)	(0.167)	(0.167)
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الثالث 2020	0.603	(0.333)	(0.050)
	الربع الرابع 2019	0.734	0.067	0.306

*بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA). – Ministry of Petroleum & Natural Gas, India
– General Administration of Customs, China

ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

إنخفضت ***واردات الصين من النفط الخام*** خلال الربع الرابع من عام 2020 بحوالي 1.7 مليون ب/ي، أي بنسبة 14.2% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 10.1 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 767 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

هذا وتُظهر أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، إنخفاض واردات الصين (أكبر مستورد عالمي) من النفط الخام خلال شهر أكتوبر 2020 إلى أدنى مستوى لها في ستة أشهر وهو 10 مليون ب/ي، على خلفية نقص حصص الاستيراد في المصافي المستقلة التي شهدت توقفاً مؤقتاً بسبب عطلة الأسبوع الذهبي. قبل أن ترتفع إلى نحو 11.1 مليون برميل/يوم خلال شهر نوفمبر بدعم من ارتفاع طلب مصافي التكرير على النفط، ونمو النشاط الصناعي في الصين بأسرع وتيرة مُنذ أكثر من ثلاث أعوام. وعاودت واردات الصين من النفط الخام إنخفاضها وبشكل ملحوظ خلال شهر ديسمبر 2020 لتصل إلى أدنى مستوياتها في نحو ثلاث أعوام وهو 9.1 مليون برميل/يوم نتيجة ارتفاع المخزونات من النفط الخام عقب شراء مصافي التكرير لكميات قياسية خلال الربعين الثاني والثالث من عام 2020.

تجدُر الإشارة إلى ارتفاع واردات الصين من النفط الخام الأمريكي خلال شهر نوفمبر 2020 إلى ثالث أعلى مستوى قياسي على الإطلاق وهو 3.61 مليون طن أو ما يعادل نحو 879 ألف برميل/يوم، بزيادة ثلاثة عشر ضعفاً مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي، وفقاً للإدارة العامة للجمارك الصينية. يأتي ذلك في ظل سعي الصين لتنفيذ الإتفاق التجاري الذي توصلت إليه مع الولايات المتحدة الأمريكية في الخامس عشر من شهر يناير 2020 والذي يتضمن زيادة الصين لوارداتها من منتجات الطاقة الأمريكية حتى نهاية عام 2021. وحافظت المملكة العربية السعودية على مركزها كأكبر مورد للنفط الخام إلى الصين خلال الربع الرابع من عام 2020، يليها روسيا.

بينما استقرت ***واردات الصين من المنتجات النفطية*** عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق البالغ نحو 1.2 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 233 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2020. في حين ارتفعت ***صادراتها من المنتجات النفطية*** (وبخاصة زيت الوقود والغازولين) بحوالي 333 ألف ب/ي، أي بنسبة 32.3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 1.4 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 300 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق، يذكر أن الصين أصبحت مجدداً مُصدر صافي للمنتجات النفطية للمرة الأولى مُنذ الربع الثاني من عام 2020.

وبشكل عام إنخفض ***صافي الواردات النفطية للصين*** خلال الربع الرابع من عام 2020 بحوالي 2 مليون ب/ي، أي بنسبة 16.8% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 9.9 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 700 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما آنفاً.***

ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت ***واردات الهند من النفط الخام*** خلال الربع الرابع من عام 2020 بنحو 800 ألف ب/ي، أي بنسبة 22.9% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 4.3 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 267 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق

تجـدُر الإشـارة إلـى ارتفـاع واردات الهنـد مـن الـنفط الخـام فـي شـهر نـوفمبر بثـاني أكبـر وتيـرة على الإطلاق بدعم من استمرار تخفيف القيود المفروضة لمواجهة جائحـة فيـروس كورونـا المستجد وارتفاع طلب مصافي التكرير علـى الـنفط، وواصلـت تلـك الـواردات ارتفاعهـا خـلال شـهر ديسـمبر مسجلة أول ارتفاع على أساس سنوي في ثمانية أشهر وثاني أعلى مستوى على الإطلاق.

بينما إنخفضت ***واردات الهند من المنتجات النفطية*** بحوالي 17 ألـف ب/ي، أي بنسـبة 1.9% مقارنـة بمسـتويات الربـع السـابق لتبلـغ حـوالي 867 ألـف ب/ي، وهـو مسـتوى مـنخفض بنحـو 211 ألف ب/ي مقارنـة بمسـتويات الربـع المماثـل مـن العـام الماضـي، ويعـزى هـذا الإنخفـاض إلـى التراجع الحاد في الـواردات مـن جميـع المنتجـات باسـتثناء غـاز البتـرول المسـال فـي شـهر أكتـوبر، قبل أن ترتفع بشكل ملحوظ (باستثناء النافتا) في شهر ديسمبر 2020.

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، **ارتفعت صادرات الهند من المنتجات النفطية** بحوالى 33 ألف ب/ي، أي بنسبة 3.3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1 مليون ب/ي، وهـو مسـتوى مـنخفض بنحو 517 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبـذلك يرتفـع ***صـافي الـواردات النفطيـة للهنـد*** خـلال الربـع الرابـع مـن عـام 2020 بحـوالي 750 ألـف ب/ي، أي بنسـبة 22.2% مقارنـة مـع الربـع السـابق ليصـل إلـى 4.1 مليـون ب/ي، وهـو مسـتوى مـنخفض بنحـو 39 ألـف ب/ي مقارنـة بمسـتويات الربـع المماثـل مـن العـام الماضـي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما سابقاً.***

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

تحسن أداء ***صناعة تكرير النفط الخام العالمية*** بشكل نسبي خلال الربع الرابع من عام 2020، وبخاصة في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. حيث تأثرت صناعة تكرير الـنفط الخـام العالمية خلال شهر أكتوبر 2020 ببدء أعمال الصيانة الموسمية، والتوقف المؤقت لعمليات التكرير في مصافي النفط العاملة على ساحل خليج المكسيك الأمريكي بسبب موسم الأعاصير. في حين تلقت دعماً من ارتفاع كمية النفط الخام المعالجة في مصافي التكرير العاملة بالصين إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق وسط ارتفاع الإنتاج الصناعي بوتيرة أسرع من المتوقع وإنتعاش الطلب المحلي على الوقود خلال موسم العطلات.

وخلال شهر نوفمبر 2020 شهدت صناعة تكرير النفط الخام العالمية إنتعاشاً ملحوظاً بدعم من إنتهاء ذروة الصيانة في مصافي التكرير، وارتفاع الطلب على الديزل والكيروسين بسبب الطقس البارد في أوروبا وآسيا، والتطورات الإيجابية في حركة التنقل (أعلنت شركة النفط الهندية وهي أكبر شركة تكرير في الهند، إنها أعادت تشغيل جميع وحداتها التسع بطاقة 100%، وذلك للمرة الأولى مُنذ شهر فبراير 2020، لتلبية الطلب المحلي المتزايد على الوقود).

غير أن تجدد عمليات الإغلاق في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة الموجة الثانية من فيروس كورونا المستجد (Covid-19) خلال شهر ديسمبر 2020، أدى إلى ارتفاع مخزونات المنتجات مرة أخرى في بعض المناطق، مما تسبب في توقف الانتعاش الضعيف لهوامش التكرير، كما تأثرت مصافي التكرير بارتفاع أسعار النفط الخام.

هذا وقد أشارت Bloomberg في أحدث تقاريرها إلى أن مصافي التكرير قد تعمل على خفض التدفقات إذا استمر ضعف هوامش الربح، وهو ما قد يؤثر بشكل سلبي على وتيرة تعافي الطلب العالمي على النفط الخام ويهدد انتعاش الأسعار.

في هذا السياق، ***ارتفع متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية*** خلال الربع الرابع من عام 2020 بمقدار 2.2% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 74.2%، وهو مستوى منخفض بنحو 8.7% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. تجدُر الإشارة إلى أنه وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فقد إنخفضت معدلات تشغيل مصافي التكرير العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر 2020 إلى 72.9% وهو أدنى مستوى مُنذ بداية شهر سبتمبر 2020 بسبب الإعصار Delta. قبل أن ترتفع خلال الأسبوع الأول من شهر ديسمبر 2020 إلى 79.9% وهو أعلى مستوى مُنذ الأسبوع الثالث من شهر أغسطس 2020، **كما يوضح الجدول (12).**

الجدول (12)
تطور متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية، (2019 – 2020)
(%)

المنطقة	2019	2020		التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع*	الربع الثالث 2020	الربع الرابع 2019
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**85.2**	**70.4**	**71.9**	**1.5**	**(13.3)**
الأمريكتين	86.2	72.0	72.6	0.7	(13.6)
أوروبا	84.4	68.6	70.9	2.3	(13.5)
أسيا الهادئ	83.6	69.0	71.5	2.4	(12.1)
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**81.4**	**73.3**	**76.1**	**2.8**	**(5.3)**
الدول الآسيوية	88.7	81.1	84.8	3.7	(3.9)
دول الشرق الأوسط	84.1	71.2	73.2	2.0	(10.9)
دول أمريكا اللاتينية	80.0	80.0	80.0	–	–
دول الاتحاد السوفيتي السابق	79.0	79.0	79.0	–	–
دول أفريقيا	62.0	53.6	55.8	2.2	(6.2)
دول أوروبية أخرى	80.0	63.3	70.0	6.7	(10.0)
المتوسط العالمي	**82.9**	**72.0**	**74.2**	**2.2**	**(8.7)**

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

– Oil Market Intelligence, various issues.

أما فيما يتعلق ***بكميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية***، فقد ارتفعت خلال الربع الرابع من عام 2020 بنحو 2.2 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 75.4 مليون برميل/ يوم، منخفضة بنحو 6.1 مليون برميل/يوم على أساس سنوي.

حيث ارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصافي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الرابع من عام 2020 بنحو 0.4 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 32.8 مليون برميل/ يوم. كما ارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصافي دول

خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 1.8 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 42.5 مليون برميل/ يوم، **كما يوضح الجدول (13) والشكل (14).**

الجدول (13)

تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2019 – 2020)

(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2019	2020		التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع*	الربع الثالث 2020	الربع الرابع 2019
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	**37.4**	**32.5**	**32.8**	**0.35**	**(4.58)**
الأمريكتين	18.8	16.4	16.4	0.05	(2.42)
أوروبا	12.0	10.7	10.6	(0.03)	(1.37)
أسيا الهادئ	6.6	5.5	5.8	0.33	(0.79)
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**44.1**	**32.5**	**32.8**	**0.35**	**(4.58)**
الدول الآسيوية ومنها:					
الصين	13.7	14.0	14.1	0.14	0.46
الهند	5.1	4.0	4.7	0.73	(0.35)
دول الشرق الأوسط	6.6	5.9	6.3	0.33	(0.38)
روسيا	5.8	5.3	5.3	0.01	(0.54)
دول أمريكا اللاتينية	4.0	3.9	3.9	0.02	(0.09)
أفريقيا	2.3	2.0	1.9	(0.04)	(0.36)
دول أخرى**	6.6	5.7	6.3	0.60	(0.30)
الإجمالي العالمي	**81.5**	**73.2**	**75.4**	**2.15**	**(6.12)**

* بيانات تقديرية

** تشمل دول أوروبا غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباقي الدول الأسيوية.

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

– OPEC, Oil Market Report, Jan. & Feb. 2021.

الشكل (14)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2019- 2020)
(مليون برميل/ يوم)

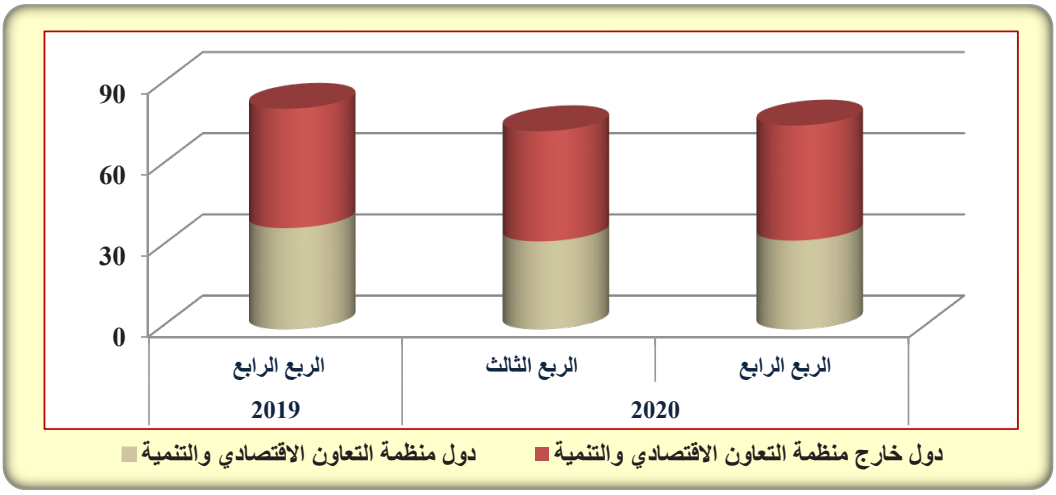

المصدر: OPEC, Oil Market Report, Jan. & Feb. 2021.

ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة

استمر تحسن نمو قدرات توليد وإنتاج الطاقات المتجددة عالمياً خلال الربع الرابع من عام 2020 عقب التباطؤ الحاد الذي شهده بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد، إلا أنه ما يزال دون مستويات ما قبل الجائحة. فقد أدى نمو النشاط الاقتصادي إلى إنتعاش سلاسل التوريد للعديد من المنتجات والتكنولوجيات اللازمة لقطاع الطاقات المتجددة، تزامناً مع زيادة الطلب عليها، نتيجة ارتفاع أسعار مصادر الطاقة التقليدية، وهو ما كان له إنعكاساً إيجابياً، وإن كان بشكل نسبي، على مشروعات الطاقة المتجددة سواء من حيث توقيت التنفيذ أو حجم الاستثمارات الموجهة نحوها والتي شهدت إنخفاضاً حاداً خلال النصف الأول من عام 2020 بلغت نسبته 34% مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2019، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقات المتجددة.

هذا وقد أظهر أحدث تقرير عن "الاستثمار العالمي في التحول إلى الطاقة منخفضة الكربون" صادر عن Bloomberg في شهر يناير 2021، أن حجم الاستثمارات العالمية في الطاقات المتجددة (باستثناء مشاريع الطاقة المائية الكبيرة) قد بلغ 303.5 مليار دولار في عام 2020، بزيادة نسبتها

2% مقارنة بعام 2019، وهو العام السابع على التوالي الذي تتجاوز فيه مستوى 250 مليار دولار. استحوذت الطاقة الشمسية على الحصة الأكبر من تلك الاستثمارات بلغت نحو 49% أو ما يعادل 148.6 مليار دولار، مرتفعة بنسبة 12% مقارنة بالعام السابق، في حين شهدت الاستثمارات في طاقة الرياح إنخفاضاً بنسبة 6% لتصل إلى 142.7 مليار دولار، وبلغت الاستثمارات في الكتلة الحيوية وتحويل النفايات إلى طاقة نحو 10 مليار دولار، منخفضة بنسبة 3% مقارنة بعام 2019، ***كما يوضح الشكل (15).***

الشكل (15)
الاستثمارات العالمية الجديدة في الطاقات المتجددة، وفقاً للقطاع
مليار دولار، (2004- 2020)

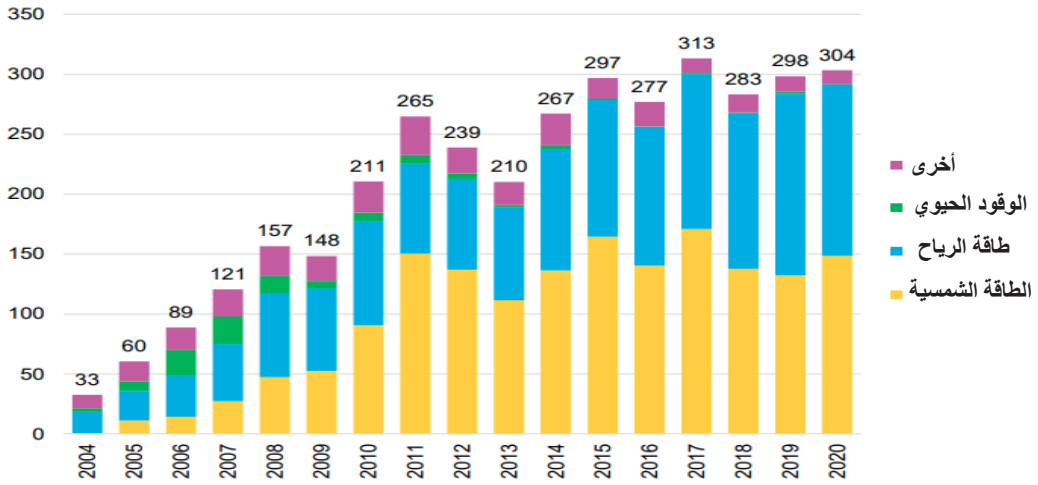

المصدر: Bloomberg, Energy Transition Investment Trends, 2021.

يذكر أن وكالة الطاقة الدولية قد أشارت في تقرير "آفاق الطاقة العالمي 2020" الصادر في شهر أكتوبر 2020، إلى أن انتاج الطاقة الشمسية سيساهم بالنسبة الأكبر من الزيادة في إمدادات الكهرباء من المصادر المتجددة خلال العقد المقبل، حيث يتوقع أن تُشكل الطاقة المتجددة نحو 80% من النمو في توليد الكهرباء على مستوى العالم في ظل الظروف الحالية. كما إنه من المتوقع أن تتجاوز مصادر الطاقة المتجددة الفحم باعتبارها الوسيلة الأساسية لإنتاج الكهرباء بحلول عام 2050، حيث سترتفع الحصة المجمعة للطاقة الشمسية التي تعمل بالخلايا الكهروضوئية وطاقة الرياح في

توليد الكهرباء عالمياً إلى ما يقرب من 30% في عام 2030 مقارنة بنحو 8% في عام 2019. وأوضح التقرير أن توليد الكهرباء من المصادر المتجددة هو المصدر الرئيسي الوحيد للطاقة الذي يواصل النمو في عام 2020، وأن الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة جزء رئيسي من حزم التحفيز المصممة لتنشيط الاقتصاد العالمي، وهو ما سيساهم في خلق فرص العمل، والحد من الانبعاثات.

كما أشار تقرير "الطاقات المتجددة 2020" الصادر عن وكالة الطاقة الدولية في شهر نوفمبر 2020 إلى أن الاضافات الجديدة لقدرات الطاقة المتجددة في جميع أنحاء العالم ستزيد إلى مستوى قياسي يقارب 200 جيجاوات مع نهاية عام 2020، يمثل هذا الارتفاع حوالي 90% من إجمالي التوسع في سعة الطاقة العالمية خلال نفس العام، وذلك بدعم من مشروعات الرياح والطاقة المائية والطاقة الشمسية الكهروضوئية بخاصة في كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والصين اللتان من المُقدر أن يشهدا ارتفاعاً بنسبة 30% في طاقة الرياح والطاقة الشمسية. وأظهر التقرير أن مصادر الطاقة المتجددة خارج قطاع الكهرباء تعاني من آثار جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). حيث من المقرر أن يشهد الوقود الحيوي المستخدم في النقل خلال عام 2020 أول انخفاض سنوي له مُنذ عقدين، مدفوعاً بالهبوط الأوسع في الطلب على وقود النقل، وإنخفاض أسعار الوقود الأحفوري، مما يقلل من الجاذبية الاقتصادية للوقود الحيوي. كما أن الطلب على الطاقة الحيوية في الصناعة قد إنخفضت نتيجة للانخفاض الملحوظ في النشاط الاقتصادي. تتمثل النتيجة الصافية لهذه الانخفاضات ونمو الطاقة المتجددة في زيادة إجمالية متوقعة بنسبة 1% في الطلب العالمي على الطاقة المتجددة في عام 2020. ويتوقع التقرير أن تساهم الهند والاتحاد الأوروبي في التوسع القياسي في إضافات الطاقة المتجددة العالمية بنسبة تصل إلى نحو 10% خلال عام 2020، وهو أسرع نمو لها مُنذ عام 2015. وهو ما يُظهر توقعات الطلب القوي على مصادر الطاقة المتجددة على المدى المتوسط والطويل.

من جانب آخر، تجدُر الإشارة إلى تأكيد الوكالة الدولية للطاقات المتجددة في أحدث تقاريرها، أن حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي يجب أن تزداد من 26% حالياً إلى 57% بحلول عام 2030، أي بنسبة تتجاوز الضعف، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار التقرير إلى الإنتشار الذي تشهده تقنيات الطاقة المتجددة بالتوازي مع انخفاض تكاليفها، حيث إنخفضت تكاليف

الطاقة الشمسية الكهروضوئية بنحو 90% خلال السنوات العشر الماضية، كما إنخفضت أسعار توربينات الرياح بمقدار 50% خلال الفترة نفسها. ونوه التقرير إلى أهمية مضاعفة الاستثمار السنوي في قطاع الطاقات المتجددة من متوسط بلغ نحو 300 مليار دولار خلال الفترة (2013-2018) إلى ما يقارب 800 مليار دولار حتى عام 2050، لتسريع مسار تبني الطاقة المتجددة عالمياً بالوتيرة المطلوبة.

رابعاً: الهيدروجين[12]

تتمثل التحديات الرئيسية للهيدروجين في التكلفة والاستدامة والموثوقية والأداء، فضلاً عن الافتقار إلى البنية التحتية للهيدروجين. ويتطلب تحقيق تسويق واسع النطاق، أن تدخل تقنيات استخدام الهيدروجين أسواقاً أكبر وتكون قادرة على التنافس مع التقنيات الحالية من حيث تكلفة دورة الحياة والأداء والمتانة والأثر البيئي. يجب أيضاً معالجة الحواجز غير الفنية، مثل تطوير وتنسيق القوانين والتشريعات والمعايير، وتعزيز أفضل الممارسات للسلامة، وتطوير سلسلة التوريد والقوى العاملة الماهرة. ***وفيما يلي نستعرض الجوانب الرئيسية لنظام طاقة الهيدروجين:***

1. الإنتاج

يمكن إنتاج الهيدروجين من مصادر محلية متنوعة – بما في ذلك الوقود الأحفوري، والطاقة النووية، ومصادر الطاقة المتجددة (الرياح، والطاقة الشمسية، والطاقة الحرارية الأرضية، والكتلة الحيوية، والنفايات، بما في ذلك البلاستيك). وتكون المسارات الأولية لإنتاج الهيدروجين من خلال العمليات الكيميائية الحرارية مثل التغويز والانحلال الحراري والتحليل الكهربائي عبر فصل الذرات المكونه للماء وهي الهيدروجين والأكسجين. يوفر الهيدروجين أيضاً خيارات الإنتاج المركزي على نطاق واسع أو الإنتاج الموزع في منشآت صغيرة بالقرب من أو عند نقطة الاستخدام. **أما فيما يخص الاحتياجات فتشمل:** أجهزة التحليل الكهربي منخفضة التكلفة والأكثر كفاءة واستدامة، تصميمات متقدمة لإعادة التشكيل والتغويز والانحلال الحراري، تقنيات إنتاج الهيدروجين المتقدمة والمبتكرة من مصادر الطاقة المتجددة والأحفورية والنووية (بما في ذلك الأساليب الهجينة والمرنة في استخدام الوقود)، تقنيات منخفضة التكلفة وأكثر كفاءة لإنتاج الهيدروجين من الماء والوقود الأحفوري والكتلة

[12] المصدر: US Departement of Energy – Hydrogen Program Plane 2020.

الحيوية والنفايات، تقنيات منخفضة التكلفة وسليمة من الناحية البيئية لالتقاط الكربون واستخدامه وتخزينه.

2. النقل

يمكن نقل الهيدروجين وتوزيعه إما على شكل هيدروجين نقي أو كجزء من ناقل كيميائي عبر عدة مسارات مختلفة تتضمن: توزيعه في خطوط الأنابيب، أو نقله في خزانات الضغط العالي، أو نقله كسوائل عبر شاحنة صهريجية. يمكن أيضاً نقل كميات كبيرة من الهيدروجين عن طريق السكك الحديدية أو السفن. سيكون لتطبيقات الاستخدام النهائي احتياجات مختلفة لمعدلات التدفق والنقاء والتكلفة، مما يفرض متطلبات مختلفة على البنية التحتية للتزود بالوقود. **أما فيما يخص الاحتياجات فتشمل:** أنظمة أقل تكلفة وأكثر موثوقية لتوزيع الهيدروجين، التقنيات والمفاهيم المتقدمة لتوزيع الهيدروجين بما في ذلك التميع وناقلات المواد الكيميائية، التصاريح، وخفض مخاطر الاستثمار لتهيئة وتوسيع البنية التحتية للنقل والتسليم.

3. التخزين

قد يحتاج الهيدروجين إلى التخزين قبل الاستخدام – إما بكميات كبيرة أو في موقع الإنتاج أو أثناء عملية التسليم أو في نقطة الاستخدام، ويمكن تحقيق ذلك من خلال: التخزين المادي الذي يتضمن خزانات الضغط والهيدروجين السائل، أو العمليات القائمة على المواد التي تدمج الهيدروجين في المركبات الكيميائية مع إمكانية زيادة القدرات في درجات الحرارة والضغط المحيطين. وقد تكون هناك حاجة إلى مناهج إضافية – مثل التخزين الجيولوجي – لتخزين الهيدروجين على نطاق واسع وطويل الأجل. **أما فيما يخص الاحتياجات فتشمل:** أنظمة تخزين الهيدروجين منخفضة التكلفة، سعة تخزين أعلى مع انخفاض الوزن والحجم، التخزين على نطاق واسع بما في ذلك إمدادات الطوارئ السائبة في الموقع وفي التكوينات الجيولوجية، استراتيجيات التخزين المُحسنة لتحديد موقع الهيدروجين المخزن مع تطبيقات الاستخدام النهائي لتلبية متطلبات الإنتاجية والاستجابة الديناميكية وتقليل تكلفة الاستثمار.

4. التحويل

يجب تحويل الطاقة التي يحملها الهيدروجين إلى أشكال مختلفة، مثل الكهرباء أو الحرارة، حتي يمكن الاستفادة منها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التحويل الكهروكيميائي باستخدام خلايا الوقود، أو عن طريق الاحتراق باستخدام التوربينات أو المحركات الترددية. هذا وتوفر الأنظمة الهجينة، مثل الغاز الطبيعي/ أنظمة خلايا الوقود ذات الدورة المركبة للوقود، كفاءات عالية وانبعاثات منخفضة مقارنة بالتقنيات التقليدية. **أما فيما يخص الاحتياجات فتشمل:** خلايا وقود منخفضة التكلفة وأكثر متانة وموثوقية يمكن إنتاجها بكميات كبيرة، التوربينات التي يمكن أن تعمل بتركيزات عالية من الهيدروجين أو الهيدروجين النقي، تطوير وعرض أنظمة هجينة واسعة النطاق.

5. تطبيقات الاستخدام النهائي وأنظمة الطاقة المتكاملة

يستخدم الهيدروجين في تطبيقات متنوعة عبر قطاعات متعددة. حيث يمكن أن يوفر قيمة مباشرة لتطبيقات الاستخدام النهائي (النقل الثقيل، والتطبيقات الصناعية والكيميائية)، كما يمكن استخدامه كعامل تمكين لأنظمة الطاقة المتكاملة، لتحسين اقتصاديات وأداء مولدات الطاقة الكهربائية الحالية والناشئة. **أما فيما يخص الاحتياجات فتشمل:** تكامل الأنظمة والاختبار لتحديد ومعالجة التحديات الفريدة لكل تطبيق، تطبيقات الاستخدام النهائي بما في ذلك تصنيع الصلب وإنتاج الأمونيا وتقنيات إنتاج الوقود الاصطناعي من الهيدروجين وثاني أكسيد الكربون، تكامل الشبكة للتحقق من صحة تخزين طاقة الهيدروجين وخدمات الشبكة.

6. سلسلة التصنيع والإمداد

يمكن لعمليات التصنيع المتقدمة وسلسلة التوريد القوية لتقنيات توربينات الهيدروجين وخلايا الوقود والهيدروجين أن تتيح خفض التكاليف والإنتاج على نطاق تجاري. **أما فيما يخص الاحتياجات فتشمل:** عمليات التصنيع المضافة والآلية، تصميم لإعادة التدوير وتقليل النفايات.

7. السلامة والمعايير

ستوفر المعايير السليمة من الناحية الفنية أساساً لنشر وتسويق الهيدروجين والتقنيات ذات الصلة بشكل آمن ومتسق. إلى جانب معلومات السلامة المشتركة على نطاق واسع وأفضل الممارسات، وستعمل أيضاً على تحسين الثقة في الجدوى التجارية للتكنولوجيات بين جميع أصحاب

المصلحة، مما يمكن أن يزيد من تسريع تبني وتشجيع الاستثمار. **أما فيما يخص الاحتياجات فتشمل:** أكواد ومعايير مناسبة وموحدة لمعالجة جميع تطبيقات الاستخدام النهائي بما في ذلك تطبيقات الاحتراق (مثل التوربينات) وكذلك لخلايا الوقود (مثل التزويد بالوقود عالي الإنتاجية للتطبيقات الشاقة مثل الشاحنات، والسكك الحديدية)، تحسين معلومات السلامة وتبادل أفضل للممارسات والدروس المستفادة.

8. التعليم والقوى العاملة

يمكن للقوى العاملة ذات المهارات العالية أن تستجيب بفعالية للنمو في الصناعات المرتبطة بالهيدروجين، ويمكن أن تدعم وتحافظ على ميزة تنافسية وطنية في مجال تكنولوجيا الطاقة المتقدمة. هذا ويمكن أن يؤدي الفهم الأوسع للهيدروجين والتقنيات ذات الصلة إلى بناء الثقة في الاستخدام الآمن للهيدروجين كحامل للطاقة بين الفئات المستهدفة الرئيسية، بما في ذلك المستثمرين وصناع السياسات. **أما فيما يخص الاحتياجات فتشمل:** الموارد التعليمية وبرامج التدريب لأصحاب المصلحة المتنوعين بما في ذلك الفنيين في مجالات العمليات والصيانة والتعامل مع الهيدروجين والتقنيات ذات الصلة، الوصول إلى معلومات دقيقة وموضوعية حول الهيدروجين والتقنيات ذات الصلة.

في أي اقتصاد سيكون قائم على الهيدروجين في المستقبل، ستكون المحددات الاقتصادية الرئيسية هي تكلفة وسلامة نظام توزيع الوقود من موقع تصنيع الهيدروجين إلى المستخدم النهائي، هذا ينطبق على أي وقود، لكن الهيدروجين يمثل تحديات فريدة بسبب انتشاره العالي، وكثافته المنخفضة للغاية، ومدى قابليته للاشتعال الواسع بالنسبة للهيدروكربونات منخفضة الوزن الجزيئي. ومن الأهمية بمكان أيضاً شكل الهيدروجين (غاز مضغوط، سائل مبرد،،،) الذي يتم شحنه وتخزينه .

هذا وقد أظهر أحدث تقرير عن "الاستثمار العالمي في التحول إلى الطاقة منخفضة الكربون" صادر عن Bloomberg في شهر يناير 2021، أن حجم الاستثمارات العالمية في الهيدروجين قد بلغت ما يقرب من 1.5 مليار دولار خلال عام 2020، منخفضة بنسبة 20% مقارنة بعام 2019. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى إنخفاض مبيعات خلايا وقود الحافلات من 865 مليون دولار في عام 2019 إلى 400 مليون دولار في عام 2020، في حين ارتفعت مبيعات خلايا وقود المركبات بشكل طفيف من 555 مليون دولار في عام 2019 إلى 592 مليون دولار في عام 2020.

وأشار التقرير إلى أن الاستثمار في المركبات التي تعمل بالوقود الهيدروجين كان أقل بشكل كبير مقارنة بالاستثمار في السيارات الكهربائية خلال عام 2020، مما يؤكد الفجوة بين التقنيتين. حيث شهدت محطات التزود بالوقود بالهيدروجين زيادة طفيفة في الاستثمار، بلغت 272 مليون دولار في عام 2020 مقارنة بنحو 268 مليون دولار في عام 2019. كما سجلت الاستثمارات في مجال التحليل الكهربائي ارتفاعاً من 168 مليون دولار في عام 2019 إلى 189 مليون دولار في عام 2020، وذلك بفضل الاهتمام العالمي المتزايد بإنتاج الهيدروجين الأخضر. ***كما يوضح الشكل (16).***

الشكل (16)
الاستثمارت العالمية في الهيدروجين
مليار دولار، (2018- 2020)

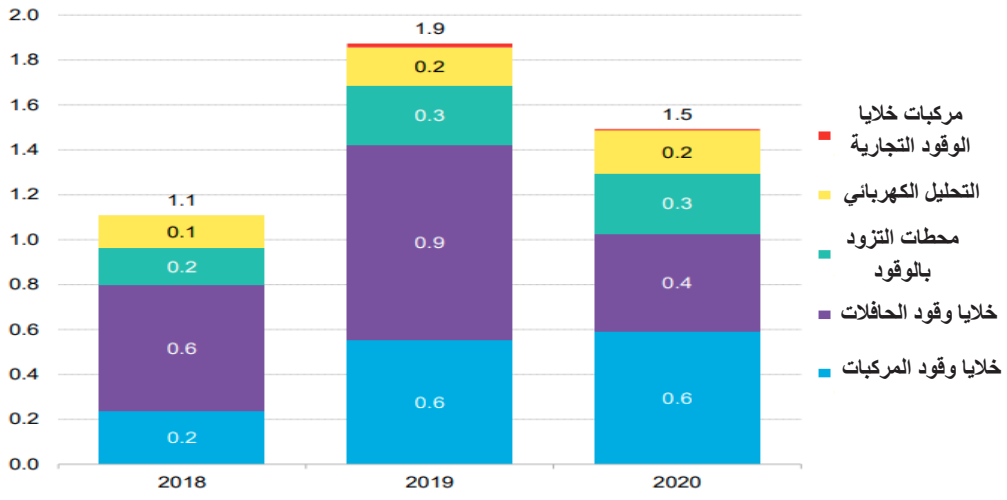

المصدر: Bloomberg, Energy Transition Investment Trends, 2021.

وبشكل عام، يتوقع التقرير نمو حجم الاستثمارات في الهيدروجين في الأعوام القادمة، مدفوعاً بالزيادة في سياسات الدعم.

خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شهد الربع الرابع من عام 2020 مجموعة من الأحداث الهامة التي كانت أو سيكون لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، *ومن أهم تلك الأحداث ما يلي*:

إجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة للمراقبة لدول أوبك+

عُقدت ثلاثة إجتماعات للجنة الوزارية المشتركة للمراقبة لدول (أوبك+) خلال الربع الرابع من عام 2020، عبر تقنية "Videoconference"، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة بالمملكة العربية السعودية – رئيساً للإجتماع، ووزير الطاقة الروسي – رئيساً مشاركاً، هي كالتالي:

أ. الإجتماع الثالث والعشرون للجنة الوزارية المشتركة للمراقبة لدول (أوبك+)

عُقد الإجتماع في التاسع عشر من شهر أكتوبر 2020، وقد تم خلاله التأكيد على المساهمات الإيجابية المستمرة لإعلان التعاون في دعم إعادة التوازن في أسواق النفط العالمية، وجددت جميع الدول المشاركة التزامها التام بنسبة 100%، وتعويض الفائض في الإنتاج من قبل الدول التي لم تلتزم بتخفيضات الإنتاج المتفق عليها لفترة تمتد حتى نهاية ديسمبر 2020، من أجل تحقيق هدف إعادة توازن السوق وتجنب التأخير غير المبرر. كما تم الإشادة بالأداء الإيجابي في نسبة الالتزام الإجمالية لدول أوبك+ التي بلغت 102% في شهر سبتمبر 2020، وهي الأعلى مُنذ شهر مايو 2020 (باستثناء التخفيضات الإضافية الطوعية من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة في شهر يونيو 2020). وتلاحظ تباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي بسبب الموجة الثانية من الإصابات بفيروس كورونا المستجد في الاقتصادات الرئيسية، لا سيما في دول الأمريكتين وآسيا وأوروبا.

ب. الإجتماع الرابع والعشرون للجنة الوزارية المشتركة للمراقبة لدول (أوبك+)

عُقد في السابع عشر من شهر نوفمبر 2020، تم خلاله الإشادة بالأداء الإيجابي في نسبة الالتزام الإجمالية لدول أوبك+ التي بلغت 101% في شهر أكتوبر 2020. والإشارة إلى أنه خلال الفترة (مايو – أكتوبر) 2020، ساهمت الدول المشاركة في خفض إمدادات النفط العالمية بنحو 1.6 مليار برميل، بما في ذلك التعديلات الطوعية، وكان هذا مفتاحاً لإعادة توازن سوق النفط العالمي.

كما تم الإشارة إلى أن إجمالي حجم التعويضات عن الفائض في الإنتاج من قبل الدول المشاركة بلغ 768 ألف برميل/يوم، وهو ما قد أدى إلى تحقيق متوسط نسبة التزام إجمالية بلغ 99.5% مُنذ بدء دخول الإتفاق حيز التنفيذ في شهر مايو 2020. وقد تم ملاحظة الطلب القوي على النفط في آسيا والمؤشرات الإيجابية عن اللقاحات المحتملة ضد فيروس كورونا المستجد، إلا أن الموجة الثانية من هذا الفيروس في الاقتصادات الكبرى قد طغت على هذه التطورات، وأن تدابير احتواء جائحة فيروس كورونا المستجد الأكثر صرامة (بما في ذلك عمليات الإغلاق الكلي) تؤثر على انتعاش الطلب العالمي على النفط، وأن المخاطر الكامنة وحالة عدم اليقين لا تزال مرتفعة.

ج. الإجتماع الوزاري الثاني عشر لدول أوبك+

عُقد في الثالث من شهر ديسمبر 2020، تم خلاله الإتفاق على تقليص تخفيضات الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل/يوم اعتباراً من بداية شهر يناير 2021 لتصبح 7.2 مليون برميل/يوم. مع عقد اجتماعات وزارية شهرية لتقييم ظروف السوق واتخاذ قرار بشأن تعديلات الإنتاج الإضافية للشهر التالي، مع تعديلات شهرية أخرى لا تزيد عن 500 ألف برميل/يوم. كما تم الموافقة على تمديد فترة التعويض للدول التي لم تلتزم بتخفيضات الإنتاج المتفق عليها إلى الفترة من شهر يناير وحتى نهاية شهر مارس 2021، وذلك لضمان التعويض الكامل عن الإنتاج الزائد من جميع الدول المشاركة في إعلان التعاون.

سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ

- عُقدت **حوارات السباق إلى الصفر "Race To Zero"** خلال شهر نوفمبر 2020، وهي جزء من حملة عالمية لحشد القيادة والدعم من الجهات الفاعلة خارج الحكومات الوطنية (الشركات والمدن والمناطق والمستثمرين) من أجل تعافي صحي ومرن وخالي من الكربون يمنع التهديدات المستقبلية ويخلق فرص عمل لائقة ويطلق العنان للنمو الشامل والمستدام. يلتزم جميع الأعضاء المنضمين لهذه الحملة الذين يشكلون بمفردهم أكثر من 12% من الاقتصاد العالمي بنفس الهدف الشامل وهو تحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050 على أبعد تقدير. وتدعم تلك الحملة بناء الزخم حول التحول إلى اقتصاد خال من الكربون قبل مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ "Cop26" الذي من المُقرر أن يُعقد خلال الفترة من 1 إلى 12

نوفمبر 2021 بمدينة جلاكسو الاسكتلندية، بعد تأجيله نظراً لتدابير الصحة والسلامة المطبقة في جميع أنحاء العالم استجابة لجائحة فيروس كورونا المستجد.

- في الذكرى الخامسة لاتفاق باريس لتغير المناخ، نظمت الأمم المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا مؤتمر **"قمة الطموح المناخي الافتراضية"** في الثاني عشر من شهر ديسمبر 2020، بالشراكة مع إيطاليا وشيلي. جمعت تلك القمة 75 من رؤساء وقادة دول العالم بالإضافة إلى منظمات قطاع الأعمال والمجتمع المدني لتحفيز العمل الدولى نحو مستقبل مرن خالي من الانبعاثات. أظهرت القمة مدى التفاهم المشترك فيما يتعلق بالتغير المناخي وضرورة بذل مزيد من الجهود من المجتمع الدولي للحد من ارتفاع درجة الحرارة في العالم حتى لا تتعدى 1.5 درجة مئوية. وأشار البيان الصحفي الصادر عن هذه القمة إلى أن التعهدات المعلنة قبل إنعقاد القمة وخلالها، مع الالتزامات المتوقعة أوائل العام المقبل، تعني أن الدول التي ينبعث منها نحو 65% من ثاني أكسيد الكربون وتمثل حوالي 70% من اقتصاد العالم، ستلتزم بالوصول إلى صفر في انبعاث غازات الاحتباس الحراري أو تحييد أثر الكربون بحلول عام 2021. وأكد البيان على ضرورة دعم هذه التعهدات بخطط وأفعال ملموسة.

هذا وقد التزم الاتحاد الأوروبي بالوصول إلى صفر في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول عام 2050، وأقدمت على الأمر نفسه المملكة المتحدة التي أعلنت عن خطة الثورة الصناعية الخضراء وهي تعتمد على استخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء، فضلاً عن ما يزيد على 110 دولة أخرى، كما التزمت بذلك الإدارة الأمريكية الجديدة، فيما التزمت الصين ببلوغ هذا الهدف قبل عام 2060.

وفي سياق متصل، أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن العالم لا يسير في الاتجاه السليم بعد خمس سنوات من اعتماد اتفاق باريس الذي تعهدت فيه الدول بالحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية، حيث ارتفعت درجة الحرارة في الوقت الحالي بمقدار 1.2 درجة مئوية مقارنة بعصر ما قبل الثورة الصناعية، وإذا لم يتم تغيير المسار، فقد ترتفع درجات الحرارة بأكثر من 3 درجات مئوية خلال القرن الحالي. ودعا جميع القادة في أنحاء العالم إلى إعلان حالة الطوارئ المناخية في دولهم إلى أن يتم الوصول إلى تحييد أثر الكربون.

- وقع الرئيس الأمريكي الجديد قراراً بشأن **عودة الولايات المتحدة الأمريكية للإنضمام لإتفاق باريس لتغير المناخ**، وبموجب هذا القرار عادت الولايات المتحدة رسمياً للوفاء بالتزاماتها في إطار هذا الإتفاق بعد توقيع الرئيس الأمريكي في يوم الجمعة الموافق التاسع عشر من شهر فبراير 2021.
- أعلنت أمانة الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ عن **أسابيع المناخ الإقليمية 2021 و 2022**، وهي اجتماعات رئيسية ستساعد في بناء الزخم الإقليمي لمؤتمرات الأمم المتحدة السنوية لتغير المناخ ودفع التنفيذ الإقليمي لاتفاقية باريس لتغير المناخ. ستوفر هذه الاجتماعات منصة لممثلي الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمدن والقطاع الخاص والمؤسسات المالية والمجتمع المدني لمناقشة فرص إعادة البناء بشكل أفضل من جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) من خلال تحديد الفرص لنشر تدابير طموحة للحد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ. كما ستدعم تشجيع وتسهيل تنفيذ المساهمات الطموحة المحددة وطنياً (NDCs) بموجب اتفاقية باريس، جنباً إلى جنب مع تنفيذ خطط التكيف الوطنية (NAPs)، واستراتيجيات التنمية طويلة الأجل لانبعاثات غازات الدفيئة المنخفضة (LT-LEDS)، والعمل المناخي العالمي وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

  ومن المقرر عقد أسبوع المناخ الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي تستضيفه دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2 – 3 مارس 2022).
- عقدت الأمانة العامة لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك) **إجتماعها التنسيقي السابع والعشرون لخبراء البيئة في الدول الأعضاء** يومي 1 و 2 نوفمبر 2020 عبر الإتصال المرئي "zoom" وبحضور ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة حيث تم التأكيد على مجموعة من التوصيات المطلوبة خلال المرحلة القادمة من المفاوضات.

تجدُر الإشارة إلى أن تقرير "آفاق الطاقة العالمية 2020" الصادر عن وكالة الطاقة الدولية في شهر أكتوبر 2020، قد أظهر أن إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ستشهد تراجعاً هو الأكبر على الإطلاق، بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). ووفقاً لتقديرات وكالة الطاقة الدولية فإن ما يصل إلى 2.3 مليار طن متري من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بقطاع الطاقة، أي حوالي 7% من الإجمالي المُقدر لعام 2019، لن يتم إطلاقها.

سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك خلال الربع الرابع من عام 2020 بنحو 1.2 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 15.6 مليون برميل/يوم وهو مستوى منخفض بنحو 2.9 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. يعزى هذا الارتفاع في الأساس إلى تقليص تخفيضات إتفاق دول أوبك+ بشأن خفض الإنتاج وفقاً للمرحلة الثانية من هذا الإتفاق التي دخلت حيز التنفيذ مطلع شهر يوليو 2020، إلى جانب الزيادة المضطردة في إنتاج النفط الخام في ليبيا التي لا يشملها إتفاق خفض الإنتاج عقب رفع حالة القوة القاهرة عن الحقول النفطية واستئناف إنتاج النفط بعد توقف دام ثمانية أشهر.

ويعزى جزء من هذا الارتفاع إلى إنخفاض الطلب على النفط في الدول الأعضاء تزامناً مع إعادة فرض بعض القيود والإجراءات للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد وسلالته المتحورة سريعة الإنتشار، ***كما يوضح الجدول (14) والشكل (17).***

الجدول (14)

التطور الربع السنوي في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2019-2020)*

(مليون برميل/يوم)

	2019	2020		التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الثالث 2020	الربع الرابع 2019
الامارات	2.749	2.296	2.222	(0.074)	(0.527)
البحرين	0.169	0.169	0.171	0.002	0.002
الجزائر	0.579	0.399	0.440	0.041	(0.139)
السعودية	7.659	6.513	6.834	0.322	(0.825)
العراق	3.650	2.658	2.810	0.152	(0.840)
قطر	0.407	0.408	0.419	0.011	0.012
الكويت	2.292	1.858	1.926	0.068	(0.366)
ليبيا	0.940	–	0.712	0.712	(0.227)
مصر	0.090	0.090	0.090	–	–
الإجمالي	**18.535**	**14.391**	**15.624**	**1.234**	**(2.911)**

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

الشكل (17)
مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، (2019 -2020)

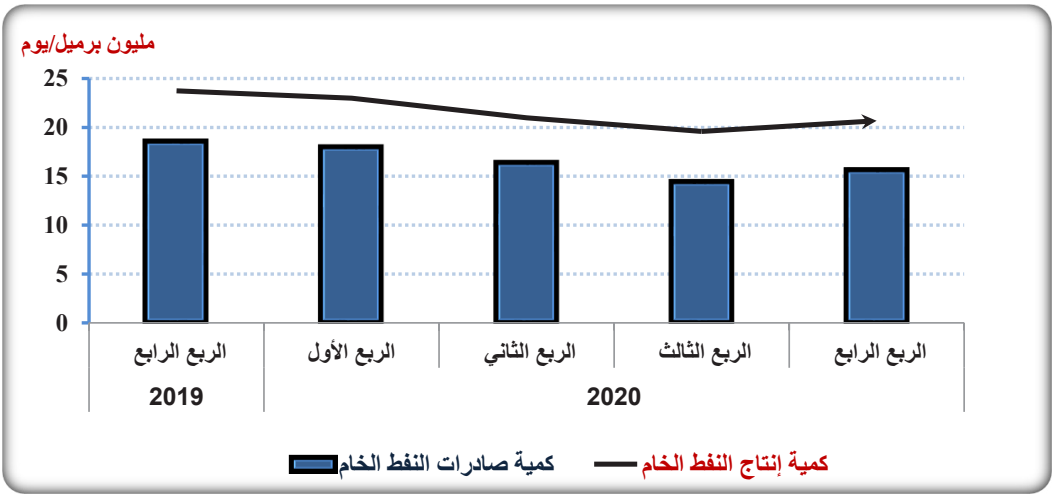

ملاحظة: الفارق ما بين الإنتاج الاستهلاك يمثل الصادرات.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) – تقديرات أولية.

2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى الإنعكاس الإيجابي لارتفاع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخامات الدول الاعضاء خلال الربع الرابع من عام 2020 على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال نفس الربع، إلا إنها لا تزال دون مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، فقد ارتفعت تلك القيمة بنحو 6 مليار دولار، أي بنسبة 10.4% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 63.3 مليار دولار، وهو مستوى منخفض بنحو 43.4 مليار دولار، أي بنسبة 40.7% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (15) والشكل (18).***

الجدول (15)
التطور الربع السنوي في قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2019-2020)*
(مليار دولار)

	2019	2020		التغير عن (مليار دولار)	
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الثالث 2020	الربع الرابع 2019
الامارات	16.1	9.3	9.1	(0.1)	(7.0)
البحرين	1.0	0.7	0.7	0.0	(0.3)
الجزائر	3.4	1.6	1.8	0.2	(1.6)
السعودية	45.1	26.2	27.8	1.6	(17.3)
العراق	19.1	10.2	11.1	0.9	(8.0)
قطر	2.4	1.6	1.7	0.1	(0.7)
الكويت	13.4	7.4	7.8	0.4	(5.6)
ليبيا	5.5		2.9	2.9	(2.6)
مصر	0.5	0.4	0.4	0.0	(0.2)
الإجمالي	**106.6**	**57.3**	**63.3**	**6.0**	**(43.4)**

* بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

* تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء وذلك بطرح الاستهلاك الشهري من إنتاج النفط الخام الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط الربع سنوية للدول الأعضاء.

الشكل (18)
مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، (2019 -2020)

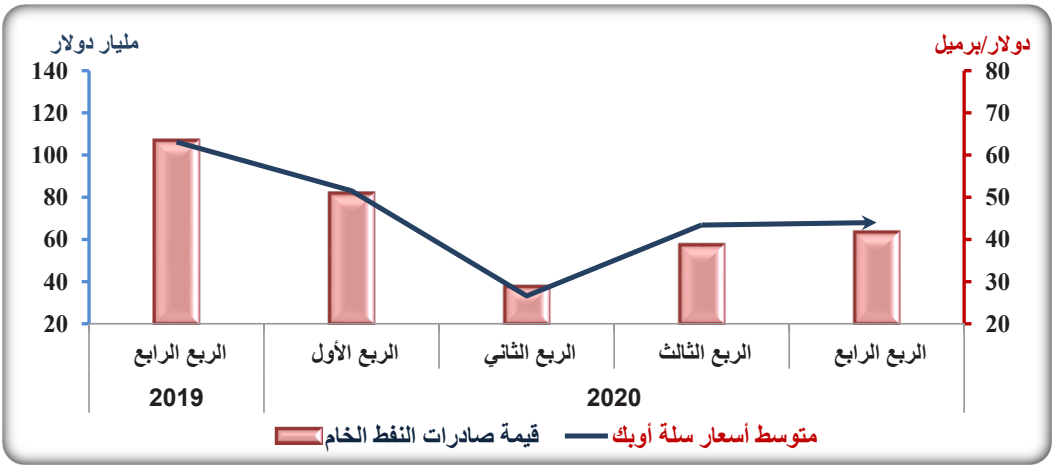

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) – تقديرات أولية.

3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منظمة أوابك

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الرابع من عام 2020، حيث استمر تحسن مستويات الناتج في القطاعات النفطية وإن كان بشكل نسبي. ويعزى ذلك في الأساس إلى النمو الأقل من المتوقع في أداء الاقتصاد العالمي وما صاحبه من تباطؤ الإنتعاش في مستويات الطلب على النفط، بسبب القيود وإجراءات الإغلاق التي تم إعادة فرضها لمواجهة الزيادة المضطردة في عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد (Covid-19) – لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وسط موجة ثانية من هذا الفيروس، وظهور سلالة متحورة سريعة الإنتشار. وشكل ارتفاع نسبة التزام دول أوبك+ بإتفاق الخفض القياسي للإنتاج والذي نجح في استرداد جزء من الخسائر في أسعار النفط التي لا تزال أقل بنسبة 30% من مستواها قبل الجائحة، دعماً إضافياً لاقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك التي شهدت ارتفاعاً وبدرجات متفاوته في الإيرادات النفطية والتي تُعد من أهم مصادر الدخل القومي، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

هذا ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن الدول المُصدرة للنفط هي الاكثر تضرراً بالصدمة المزدوجة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) وما ترتب عليها من إنخفاض حاد في أسعار النفط الخام العالمية والطلب عليه.

وفي هذا السياق، حدت السياسات النقدية والحزم المالية التحفيزية التي نفذتها غالبية الدول الأعضاء في منظمة أوابك على صعيد الصحة والمالية العامة والقطاع المالي بشكل نسبي من الآثار الاقتصادية المباشرة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد. وساهمت برامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء، الهادفة إلى دعم النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، والتي أدت إلى تحسن نسبي في مستويات النشاط في القطاعات غير النفطية، في الحد من تأثر الأداء الاقتصادي لهذه الدول.

غير أن هناك مخاوف متزايدة بشأن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء على المدى القريب، تماشياً مع أجواء استثنائية من عدم اليقين بشأن آفاق الاقتصاد العالمي، في ظل تجدد إجراءات الإغلاق الجزئي والعزل العام، وسط استمرار جائحة فيروس كورونا المستجد. ويتوقع أن يكون لتسريع حملات التطعيم الجماعية ضد هذا الفيروس دوراً في الحد من تلك المخاوف.

ثامناً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

1- أسعار النفط الخام:

تشير أحدث توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن متوسط سعر خام برنت سيبلغ 55.6 دولار/برميل خلال الربع الأول من عام 2021، قبل أن ينخفض إلى 53.3 دولار/برميل في الربع الثاني من نفس العام. في حين يتوقع أن يرتفع متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي إلى 52.7 دولار/برميل خلال الربع الأول من عام 2021، قبل أن ينخفض إلى 50.3 دولار/برميل في الربع الثاني من نفس العام.

يذكر أن أسعار النفط الخام الآجلة قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً مُنذ مطلع عام 2021 لتصل إلى أعلى مستوياتها مُنذ شهر يناير 2020، حيث ارتفعت أسعار التسوية لعقود خام برنت (عبر بورصة إنتركونتيننتال ICE) في التاسع عشر من شهر فبراير 2021 بنسبة 21.5% مقارنة بنهاية عام 2020 لتصل إلى 62.91 دولار/برميل، كما ارتفعت أسعار التسوية لعقود خام غرب تكساس الأمريكي (عبر بورصة نيويورك التجارية Nymex) بنسبة 22.1% خلال نفس الفترة لتصل إلى 59.24 دولار/برميل. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى توصل دول أوبك+ خلال إجتماعهم الوزاري الثالث عشر الذي عُقد في الرابع من شهر يناير 2021 إلى قرار بشأن تقليص تخفيضات الإنتاج بشكل تدريجي بمعدل 75 ألف ب/ي فقط خلال شهري فبراير ومارس 2021، مع تأكيدها على الالتزام التام بهذا الإتفاق. فضلاً عن إجراء المملكة العربية السعودية لتخفيضات إضافية طوعية في إنتاجها النفطي تبلغ 1 مليون برميل/يوم خلال شهري فبراير ومارس 2021. يأتي ذلك تزامناً مع الطلب القوي على النفط الخام من المصافي العاملة في آسيا والمحيط الهادئ، وتراجع مخزونات النفط الخام العائمة، وأزمة الطاقة التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية وسط موجة طقس متجمد غير مسبوقة أدت إلى توقف مؤقت لأكثر من 4 مليون برميل/يوم أو بنسبة قياسية بلغت ما يقرب من 40% من إجمالي إمداداتها من النفط الخام، وكذلك المؤشرات الإيجابية بشأن اللقاحات حيث بدأت دول عديدة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية في حملات تطعيم جماعية بلقاحات فعالة لمواجهة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) وهو ما قد يُساعد في تسارع وتيرة تعافي الاقتصاد العالمي وينعش الآفاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط.

2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشير أحدث توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال عام 2021 بنحو 670 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 1.1% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 63.3 مليون برميل/يوم، وهو مستوى يقل بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالتوقعات السابقة. ومن المتوقع أن تكون الولايات المتحدة وكندا والبرازيل والنرويج والإكوادور وقطر هم المساهمين الرئيسيين في نمو الإمدادات النفطية من خارج منظمة أوبك خلال عام 2021، في حين يتوقع إنخفاض الإمدادات من روسيا والمملكة المتحدة وماليزيا والسودان.

من جانب آخر، تشير أحدث توقعات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى تراجُع إنتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2021 بنحو 220 ألف ب/ي أي بنسبة 2.8% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 7.585 مليون ب/ي.

3- الطلب العالمي على النفط:

تشير أحدث توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال عام 2021 بنحو 5.8 مليون برميل/يوم مقارنة بالعام السابق، وهو معدل منخفض بنحو 110 ألف برميل/يوم مقارنة بالتوقعات السابقة، ليصل إلى 96.1 مليون برميل/ يوم. حيث يتوقع أن يستمر التأثير السلبي لإجراءات أحتواء جائحة فيروس كورونا المستجد على استهلاك وقود النقل، لا سيما في الربع الأول من عام 2021، قبل حدوث انتعاش أقوى في نمو الطلب على النفط خاصة بالنسبة للوقود الصناعي في النصف الثاني من عام 2021.

وفي هذا السياق، يتوقع ارتفاع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال عام 2021 بحوالي 2.5 مليون ب/ي، أي بنسبة 5.9% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 44.5 مليون برميل/ يوم. مدفوعاً بالتعافي الجزئي المطرد في الطلب على وقود النقل ومتطلبات المواد الأولية البتروكيماوية في دول الأمريكتين، والتطورات الاقتصادية في دول أوروبا، والتحسينات في قطاعي النقل والبتروكيماويات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

كما يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 3.3 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 6.9%، ليصل إلى نحو 51.5 مليون برميل/ يوم. مدفوعاً بإنتعاش الطلب على النفط في الصين وعدة مناطق أخرى – خاصة في دول آسيا الأخرى والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. حيث يتوقع نمو الطلب على نواتج التقطير الخفيفة والمتوسطة لتغذية قطاع البتروكيماويات المتنامي ودعم الأنشطة الصناعية، كما يتوقع نمو الطلب على الغازولين في قطاع النقل.

وبشكل عام، فإن استمرار جائحة فيروس كورونا المستجد، ومستويات البطالة المرتفعة، والقيود التجارية، وبُطء وتيرة التطعيمات، وكذلك تأثير إجراءات التحفيز الاقتصادي المعلنة على الاقتصاد الحقيقي سوف تستمر في التسبب في حالة كبيرة من عدم اليقين. وأنه بينما يتباطئ نمو الطلب على النفط في الوقت الحالي، فمن المتوقع أن يرتفع في النصف الثاني من عام 2021. كما أن استمرار الجهود الكبيرة لدول أوبك+ المشاركة في إعلان التعاون، تعتبر ضرورية للحفاظ على الاستقرار في سوق النفط العالمي.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)